# نواب الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف ووكلاؤه في عصر الغيبة الصغرى

# The Awaited Imam Al-Mahdi's (May Allah hasten his reappearance) Deputies and Representatives in the Minor Occultation Age


الشيخ الدكتور عبدالله أحمد اليوسف

الحوزة العلمية ـ القطيف

**Sheikh Dr. Abdullah Ahmed Al-Yousef**

**.Scientific Hawza, Al- Qateef**

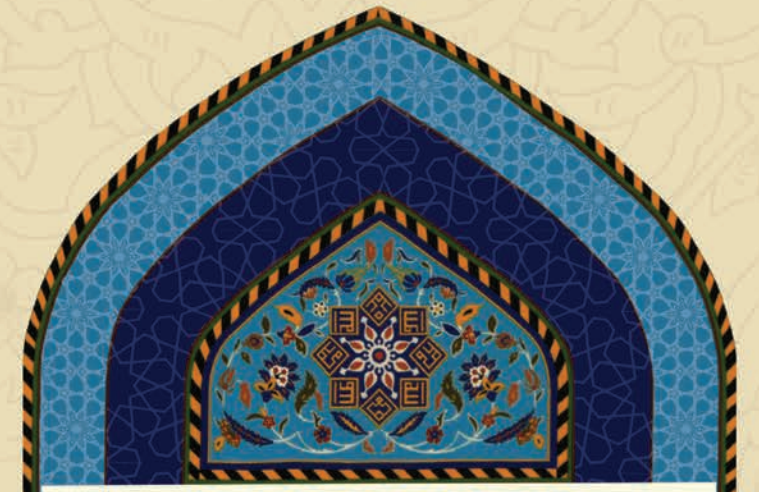

# نواب الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف ووكلاؤه في عصر الغيبة الصغرى


## الملخص:

تتناول هذه الدراسة مرحلة مهمة من التاريخ الإسلامي، وهي انتقال الإمامة من عصر الحضور إلى عصر الغيبة، فبعد أن تولّى الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف مقاليد الإمامة بعد شهادة والده الإمام الحسن العسكري عليه السلام في سنة (٢٦٠ هـ/ ٨٧٣ م) بدأت الغيبة الصغرى، والتي امتدت لما يقارب السبعين سنة (٢٦٠ هـ - ٣٢٩ هـ)، وفي هذه المرحلة الحساسة عيّن الإمام له أربعة نواب ينوبون عنه في التواصل مع الناس، فكانوا حلقة الوصل والتواصل بين الإمام وأتباعه، كما عيّن كوكبة من الوكلاء في أهم الأقاليم الإسلامية إما بصورة مباشرة أو عينهم النواب الأربعة ليكونوا وكلاء عن الإمام المهدي، حتى يقوموا بأدوار الوكالة ومهامها.

وتسلط هذه الدراسة في المبحث الأول الأضواء على شخصيات النواب الأربعة، والنصوص الواردة عن الأئمة الثلاثة: الهادي والعسكري والمهدي عليهم السلام في بيان فضلهم وجلالتهم، والتنصيص على وثاقتهم وعدالتهم، وبيان ما قاموا به من مهام وأدوار مهمة في عصر الغيبة الصغرى.

وفي المبحث الثاني تتناول الدراسة أبرز وكلاء الإمام المهدي في عصر الغيبة الصغرى، وقد ورد في بعضهم التنصيص على توكيلهم من قبل الإمام مباشرة، كما تمّ استعراض أقوال الرجاليين حول شخصياتهم ودرجة وثاقتهم وأدوارهم ومؤلفاتهم إن وجدت.

وكان مسك ختام هذه الدراسة استخلاص النتائج والاستنتاجات المستفادة منها.



**الكلمات المفتاحية:**

الإمامان العسكريان، الإمام المهدي، الغيبة الصغرى، المهدوية، النواب الأربعة، الوكلاء.

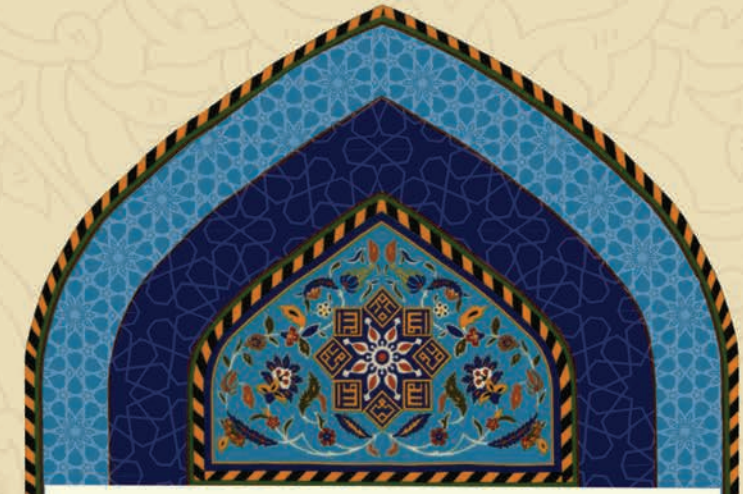

# The Awaited Imam Al-Mahdi's (May Allah hasten his reappearance) Deputies and Representatives in the Minor Occultation Age


## Abstract:

This study examines an essential stage in Islamic history: the transition of Imamate from the era of presence to occultation. After the Awaited Imam Al-Mahdi (MAHR) took over the Imamate after his father's death, Imam Al-Hasan Al-Askari (PBUH), in (260 A.H / 873 A.D), the minor occultation began and lasted for about seventy years from (260 AH - 329 AH). During this sensitive period, the Imam appointed four deputies to act on his behalf in communicating with people. They were the link between the Imam and his followers. Additionally, the Imam appointed several representatives in the essential Islamic regions, either directly or through the four deputies, to act as agents on behalf of Imam Al-Mahdi to carry out their duties. The first section of this study discusses the personalities of the four deputies and the texts of the three Imams, Al-Hadi, Al-Askari, and Al-Mahdi (PBUT), which describe their virtues, justice, reliability, and the significant roles they played during minor occultation age. The second section highlights the most prominent Imam Al-Mahdi's deputies during the minor occultation, where some were directly appointed by the Imam. Next, the study reviews the views of narrators' scholars regarding their personalities, reliability, roles, and writings. Finally, the conclusion sums up the study findings.



**key words:**

Al-Askari Imams, Imam Al-Mahdi, minor occultation, Mahdism, four deputies, and deputies.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



## المقدمة

منذ أن تولى الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف مقاليد الإمامة بعد شهادة والده الإمام الحسن العسكري عليه السلام في سنة (٢٦٠ هـ/ ٨٧٣ م) لم يعد بالإمكان لأحد الاجتماع به أو التشرف بلقائه مباشرة إلا عبر من نصّبهم بالاسم ليكونوا نواباً خاصين عنه؛ فكانوا حلقة الوصل بينه وبين شيعته في مختلف المناطق والأمصار.

وكانت الوسيلة الوحيدة للتواصل بين الإمام وبين الناس هم السفراء والنواب الذين لم تقبل نيابتهم إلّا بالنص عليهم، وبرؤية الكرامات وجريان خارق العادة على أيديهم، فليس كل مدعي النيابة والسفارة كان مورد قبول الشيعة، بل لا بد من إثبات صحة الدعوى حتى تقبل نيابته عن الإمام، وقد عيّن الحجة أربعة من السفراء والنواب الخاصين للنيابة عنه في زمن الغيبة الصغرى.

قال الشيخ الطبرسي: «أمَّا الأَبوابُ المَرضِيّونَ، وَالسُّفَراءُ المَمدوحونَ في زَمانِ الغَيبَةِ: فَأَوَّلُهُم: الشَّيخُ المَوثوقُ بِهِ أبو عَمرٍو عُثمانُ بنُ سَعيدٍ العَمرِيُّ، نَصَبَهُ أوَّلاً أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ العَسكَرِيُّ، ثُمَّ ابنُهُ أبو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ، فَتَوَلَّى القِيامَ بِأُمورِهِما حالَ حَياتِهِما عليهما السلام، ثُمَّ بَعدَ ذلِكَ قامَ بِأَمرِ صاحِبِ الزَّمانِ عليه السلام، وكانَت تَوقيعاتُهُ وجَوابُ المَسائِلِ تَخرُجُ عَلى يَدَيهِ.

فَلَمّا مَضى لِسَبيلِهِ، قامَ ابنُهُ أبو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ عُثمانَ مَقامَهُ، وناب مَنابَهُ في جَميعِ ذلِكَ. فَلَمّا مَضى هُوَ، قامَ بِذلِكَ أَبُو القاسِمِ حُسَينُ بنُ روحٍ مِن بَني نَوبَختَ.

فَلَمّا مَضى هُوَ، قامَ مَقامَهُ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُّ، ولَم يَقُم أَحَدٌ مِنهُم بِذلِكَ إلّا بِنَصٍّ عَلَيهِ مِن قِبَلِ صاحِبِ الأَمرِ عليه السلام، ونَصبِ صاحِبِهِ الَّذي تَقَدَّمَ عَلَيهِ، ولَم تَقبَلِ الشّيعَةُ قَولَهُم إلّا بَعدَ ظُهورِ آيَةٍ مُعجِزَةٍ تَظهَرُ عَلى يَدِ كُلِّ واحِدٍ مِنهُم مِن قِبَلِ صاحِبِ الأَمرِ عليه السلام تَدُلُّ عَلى صِدقِ مَقالَتِهِم، وصِحَّةِ بابِيَّتِهِم»[1] للتفريق بين من عيّنهم الإمام ونصّ عليهم بالاسم، ومن يدعي النيابة عنه زوراً وكذباً وافتراءً.

وكان هؤلاء الأربعة المنصوبون من قبل الإمام المهدي عليه السلام معروفين بقوة الإيمان، وغزارة العلم، وجلالة القدر والمنزلة، والوثاقة والعدالة التامة؛ وكان بإمكانهم الوصول إلى الإمام عليه السلام والاجتماع به، وكانت تخرج إليهم

(١) الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٥٥٤، وينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٦٢، ح٩.

التوقيعات من الناحية المقدسة، وأجوبة المسائل العقدية والفقهية والمعارف الدينية ليوصلوها إلى أهل العلم والمعرفة.

ومن أهم أدوارهم ومهامهم: توجيه الأمة دينياً، وإرشاد المجتمع الإيماني، وبيان الأحكام الشرعية، ونشر المعارف الإلهية، وبسط العلوم الإسلامية، وإيصال التعليمات والإرشادات والتوجيهات الصادرة عن الإمام إلى أتباعه من المؤمنين، وقبض الحقوق الشرعية وصرفها في مصالح المؤمنين والمجتمع المؤمن، وغير ذلك من المهام والأدوار الدينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية وغيرها.

وكانت مدة النيابة الخاصة تسمى بالغيبة الصغرى والتي امتدت لما يقارب السبعين سنة (٢٦٠هـ - ٣٢٩هـ)، وانتهت بوفاة السفير الرابع (علي بن محمد السمري) في سنة (٣٢٩هـ)، ووقعت الغيبة الكبرى، وانسدّ باب السفارة والنيابة الخاصة، وبدأت النيابة العامة للفقهاء الجامعين لشرائط الفتوى والتقليد.

والسفراء الأربعة للإمام المهدي المنتظر هم:

١- أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري، ويقال له السمّان أيضاً.

٢- أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري.

٣- أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي.

٤- أبو الحسن علي بن محمد السمري.

ويقوم هذا البحث على دراسة شخصيات هؤلاء السفراء، والنصوص الواردة في بيان فضلهم وجلالتهم، وما قاموا به من مهام وأدوار مهمة في عصر الغيبة الصغرى.

## النائب الخاص والوكيل

قبل الولوج في صلب الموضوع من المفيد تحرير مصطلح (النائب الخاص) ومصطلح (الوكيل) لغة واصطلاحاً، وبيان الفروق بينهما في المهام والمسؤوليات وغيرها.

**النائب لغة**: عندما نقول نابَ عَنِّي فلانٌ يَنُوبُ نَوْبًا ومَنابًا أي قامَ مَقامِي؛ ونابَ عَني فِي هَذا الأمْرِ نِيابَةً إذا قامَ مقامَك[1]. ويقال نابَ الوَكِيلُ عَنْهُ فِي كَذا

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٧٧٤، مادة (نوب).

يَنُوبُ نِيابَةً فَهُوَ نائِبٌ، والأمْرُ مَنُوبٌ فِيهِ، وزَيْدٌ مَنُوبٌ عَنْهُ، وجَمْعُ النّائِبِ نُوّابٌ[١].

**النائب اصطلاحاً:** هو من ينوب في الأقوال والأعمال والتصرفات عمن أوكل إليه النيابة عنه فيها، فيقوم مقامه، ويحل محله. يقول الشيخ الأنصاري: «وحقيقة النيابة تنزيل الفاعل نفسه منزلة شخص آخر فيما يفعله»[٢].

والمراد من النائب الخاص هي استنابة الإمام المهدي عليه السلام شخصاً ينص عليه بالاسم ليكون نائباً عنه في إيصال أقواله وأوامره وإرشاداته لأتباعه، وهم بالتحديد النواب الأربعة الذين نصّ عليهم الإمام في عصر الغيبة الصغرى.

فعندما نقول (النائب الخاص) نقصد به من عيّنه الإمام المهدي المنتظر في عصر الغيبة الصغرى ليقوم مقامه في إدارة شؤون الأمة، ويطلق عليه أيضاً (السفير) أي سفير الإمام وهو يمثله.

**الوكالة لغة:** بِفَتْحِ الواوِ وكَسْرِها التَّفْوِيضُ والحِفْظُ[٣]. وقال ابن منظور: «الوَكالَة والوِكالَةُ. ووَكِيلُ الرَّجُلِ: الَّذِي يَقوم بأمره، سمِّي وكِيلًا لأن مُوَكِّله قَدْ وكَل إليه القيامَ بأمره فَهُوَ مَوْكُولٌ إليه الأمرُ. والوَكِيلُ، عَلى هَذا القَوْلِ: فَعِيل بمعنى مفعول»[٤].

وقال الراغب الأصفهاني: «التَّوْكِيل: أن تَعْتَمِدَ على غَيْرك وتَجْعَله نائبًا عنك. والوَكِيلُ: فعيلٌ بمعنى مفعول»[٥].

**الوكالة اصطلاحاً:** تَفْوِيضُ شَخْصٍ أمْرَهُ إلى آخَرَ فِيما يَقْبَلُ النِّيابَةَ لِيَفْعَلَهُ فِي حَياتِهِ[٦]. أي تفويض التصرف إلى غيره ليقوم مقام نفسه في التصرفات والمهام الموكلة إليه، وتبطل الوكالة بموت الموكل.

فالوكيل هو الذي فوض إليه الموكل القيام بمهام وأعمال محددة بدلاً عنه. ونقصد بوكيل الإمام المهدي – هنا – من عُين وكيلاً من قبل النواب الأربعة أو من

---

(١) الفيومي، أحمد، المصباح المنير، ج٢، ص٦٢٩.

(٢) الشيخ الأنصاري، كتاب الطهارة، ج٢، ص٤١٥.

(٣) الأنصاري، زكريا، فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام، ص ٤٦٩.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٧٣٦.

(٥) الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، ص٨٨٢، مادة (وكل).

(٦) الأنصاري، زكريا، فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام، ص٤٦٩.

قبل الإمام نفسه ليقوم بمهام محددة في بلده أو مدينته.

## الفروق بين النائب الخاص والوكيل

يختلف (النائب الخاص) عن الوكيل من عدة جهات، أبرزها هي:

١- إن النائب الخاص يكون بنص من الإمام المهدي على تعيينه بالاسم وإلا فلا تقبل نيابته؛ بينما الوكيل لا يشترط فيه ذلك، فيمكن أن يكون تعيينه من قبل النواب الأربعة كما هو الغالب في عصر الغيبة الصغرى.

٢- النائب الخاص يلتقي بالإمام المهدي، ويتلقى الأوامر والتوجيهات منه مباشرة أو عبر التوقيعات الصادرة من الناحية المقدسة، بينما الوكيل يأخذ التعليمات من نائب الإمام الخاص.

٣- إن مهام ووظائف النائب الخاص تختلف عن الوكيل سعة وضيقاً، ففي حين أن الأول يتولى مقام المرجعية العامة للأمة، وبالتالي يقوم بمهامها ووظائفها الواسعة والمهمة والعظيمة؛ يقوم الوكيل بمهام معيَّنة خاصَّة، أو يكون لبلد معين أو في بلد خاصٍّ أو في مدينة خاصة؛ فالنائب الخاص (السفير) مهمَّته أشمل وأعمّ من الوكيل؛ فالنائب الخاص مرجع عام للناس في عصر الغيبة الصغرى، وأما المراجع العظام في عصر الغيبة الكبرى فهم نواب عامون للإمام.

٤- إن النواب الخاصين (السفراء الأربعة) مصطلح عُرف في زمن الغيبة الصغرى، ولم يكن معهوداً أيام سائر الأئمة لحضورهم مع الناس، وقدرتهم الفعلية على اللقاء بهم، وأخذ الأحكام مباشرة منهم، وأما الوكلاء فقد كانوا معروفين منذ زمن الأئمة السابقين على الإمام المهدي، إذ كانوا يوكلون بعض أصحابهم لقبض الحقوق الشرعية وإيصالها إليهم أو دفعها للمحتاجين إليها من المؤمنين، أو تبليغ بعض الإرشادات والتعليمات والأحكام إلى شيعتهم في مختلف المناطق؛ فالوكلاء كانوا موجودين في زمن الأئمة الطاهرين بخلاف النواب الخاصين الذين عينوا في فترة الغيبة الصغرى.

## المبحث الأول

## النواب الأربعة للإمام المهدي المنتظر

### النّائِبُ الأَوَّلُ: عُثمانُ بنُ سَعيدٍ بن عَمرو العَمرِيُ (ت ٢٦٥هـ)

كان أوّل النوّاب الخاصّين بالإمام المهدي عليه السلام، وقد كان وكيلاً من قبل ذلك عن الإمامين: الهادي والعسكري عليهما السلام أيضاً، كما تولّى مسؤولية النيابة الخاصة عن إمام العصر والزمان عليه السلام خلال مدّة قصيرة بعد شهادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، واعتبره بعض المحققين كآغا بزرك الطهراني من أحفاد عمّار بن ياسر[١].

**كنيته**: «أبو عمرو» و«أبو محمّد»[٢].

وألقابه: «العمري» و«السمّان»[٣] و«الزيّات»[٤] و«العسكري»[٥].

وتدلّ بعض ألقابه كالسمّان والزيّات على أنّه اختار مهنة التجارة في بيع الزيت تمويهاً على النظام العباسي الحاكم الذي كان يعاقب بالسجن وربما القتل كل من يرتبط بأئمّة أهل البيت الأطهار.

ونقل الشيخ الطوسي ما يدل على ذلك، فقد ذكره في السفراء الممدوحين، قائلاً: «أمَّا السُّفَراءُ المَمدوحونَ في زَمانِ الغَيبَةِ: فَأَوَّلُهُم: مَن نَصَبَهُ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ العَسكَرِيُّ، وأَبو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ ابنُهُ، وهُوَ الشَّيخُ المَوثوقُ بِهِ أبو عَمرٍو عُثمانُ بنُ سَعيدٍ العَمرِيُّ رحمه الله، وكانَ أَسَدِيّاً، وإنَّما سُمِّيَ العَمرِيَّ لِما رَواهُ أبو نَصرٍ هِبَةُ الله بنُ مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ الكاتِبُ ابنُ بِنتِ أبي جَعفَرٍ العَمرِيِّ رحمه الله، قالَ أبو نَصرٍ: كانَ أَسَدِيّاً فَنُسِبَ إلى جَدِّهِ فَقيلَ: العَمرِيُّ... ويُقالُ لَهُ: العَسكَرِيُّ أيضاً، لِأَنَّهُ كانَ مِن عَسكَرِ سُرَّ مَن رَأى، ويُقالُ لَهُ: السَّمّانُ، لِأَنَّهُ كانَ يَتَّجِرُ فِي السَّمنِ تَغطِيَةً عَلَى الأَمرِ.

وكانَ الشّيعَةُ إذا حَمَلوا إلى أبي مُحَمَّدٍ عليه السلام ما يَجِبُ عَلَيهِم حَمْلُهُ مِنَ الأَموالِ أنفَذوا إلى أبي عَمرٍو، فَيَجعَلُهُ في جِرابِ السَّمنِ وزِقاقِهِ[٦] ويَحمِلُهُ إلى أبي مُحَمَّدٍ عليه السلام تَقِيَّةً

---

(١) الطهراني، أغابزرك، الذريعة، ج١، ص٣١٨ الرقم ١٦٤٤، وج ٢ ص١٠٦ الرقم ٤١٩.

(٢) السد آبادي، عبيدالله بن عبدالله، المقنع في الإمامة، ص١٤٦.

(٣) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٤، ح٣١٤.

(٤) الحلي، جمال الدين، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ج٢، ص٢٣٣، الرقم ٧٢٨. وينظر: الحلي، تقي الدين، رجال ابن داوود، ص١٣٣، الرقم ٩٩١.

(٥) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٤، ح٣١٤.

(٦) الزِّق: السِّقاء، وجمع القلّة أزقاق، والكثير زِقاق وزقّان، مثل: ذئب وذؤبان. والزِّقّ من

وخَوفاً»[1].

## العمري في كتب الرجال

سمع العمري من الإمامين: الهادي والعسكري الحديث[2]، وتوكّل لهما، وكان ذا منزلةٍ رفيعة عندهما، وكذا أدرك الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف، وتولّى السفارة له حتى وفاته.

ذكره الشيخ الطوسي تارة في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام قائلاً: «عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا عمرو السمّان، يقال له: الزيّات، خدمه عليه السلام وله إحدى عشرة سنة، وله إليه عهد معروف»[3]، وتارة أخرى في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، قائلًا: «عثمان بن سعيد العمري الزيّات، يقال له: السمّان، يكنّى أبا عمرو، جليل القدر، ثقة، وكيله عليه السلام»[4].

وقال العلامة الحلي: «وهو ثقة، جليل القدر، وكيل أبي محمّد عليه السلام»[5].

وقال ابن داود الحلي: «جليل القدر، ثقة، خدم الهادي عليه السلام وله إحدى عشرة سنة وله إليه عهد معروف، وتوكل للعسكري»[6].

وفي ربيع الشيعة عند ذكر أبواب الناحية المقدّسة: «كان أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري ـ قدّس الله روحه ـ باباً لأبيه وجدّه عليهما السلام من قبل، وثقةً لهما، ثمّ تولّى البابيّة من قبله وظهرت المعجزات على يده»[7].

## منزلة «العمري» لدى الأئمّة عليهم السلام

تفيد الأخبار الواردة أنّه أدرك ثلاثة من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، هم: الإمام الهادي، والإمام العسكريّ، والإمام المهدي عليهم السلام.

فقد ورد عنهم عليهم السلام روايات عدة في مدح عثمان بن سعيد العمري والثناء عليه،

---

الاهب [أي الجلد]: كلّ وعاء اتّخذ لشراب ونحوه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص١٤٣ «زقق»).

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٣- ٣٥٤، ح٣١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٦٣، ح٣١٤.

(٣) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، رجال الطوسي، ص٣٨٩، الرقم ٥٧٤١.

(٤) الطوسي، المصدر نفسه، ص٤٠١ الرقم ٥٨٧٧.

(٥) الحلي، جمال الدين، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ،ج ٢، ص٢٣٣، الرقم ٧٢٨.

(٦) الحلي، تقي الدين، رجال ابن داوود، ص١٣٣، الرقم ٩٩١.

(٧) الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٥٩٥.

وأن له منزلة رفيعة عندهم، وأنه ثقة أمين؛ وكان شيخاً جليلاً، عظيم الشأن والمنزلة.

روى الشيخ الطوسي، قال: أخبَرَني جَماعَةٌ، عَن أبي مُحَمَّدٍ هارونَ بنِ موسى، عَن أبي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بنِ هَمّامٍ الإسكافِيِّ، قالَ: حَدَّثَنا عَبدُ الله بنُ جَعفَرٍ الحِميَرِيُّ، قالَ: حَدَّثَنا أحمَدُ بنُ إسحاقَ بنِ سَعدٍ القُمِّيُّ، قالَ: دَخَلتُ عَلى أبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ صَلَواتُ الله عَلَيهِ في يَومٍ مِنَ الأيّامِ، فَقُلتُ: يا سَيِّدي، أنَا أغيبُ وأشهَدُ ولا يَتَهَيَّأُ لِيَ الوُصولُ إلَيكَ إذا شَهِدتُ في كُلِّ وَقتٍ، فَقَولَ مَن نَقبَلُ وأمرَ مَن نَمتَثِلُ؟

فَقالَ لي صَلَواتُ الله عَلَيهِ: «هذا أبو عَمرٍو الثِّقَةُ الأمينُ؛ ما قالَهُ لَكُم فَعَنّي يَقولُهُ، وما أدّاهُ إلَيكُم فَعَنّي يُؤَدّيهِ».

فَلَمّا مَضى أبُو الحَسَنِ عليه السلام، وَصَلتُ إلى أبي مُحَمَّدٍ ابنِهِ الحَسَنِ العَسكَرِيِّ عليه السلام ذاتَ يَومٍ، فَقُلتُ لَهُ عليه السلام مِثلَ قَولي لِأَبيهِ، فَقالَ لي: «هذا أبو عَمرٍو الثِّقَةُ الأمينُ، ثِقَةُ الماضي وثِقَتي فِي المَحيا وَالمَماتِ، فَما قالَهُ لَكُم فَعَنّي يَقولُهُ، وما أدّى إلَيكُم فَعَنّي يُؤَدّيهِ».

قالَ أبو مُحَمَّدٍ هارونُ: قالَ أبو عَلِيٍّ: قالَ أبُو العَبّاسِ الحِميَرِيُّ: فَكُنّا كَثيراً ما نَتَذاكَرُ هذَا القَولَ ونَتَواصَفُ جَلالَةَ مَحَلِّ أبي عَمرٍو[1].

ويعدّ عثمان بن سعيد من جملة الأربعين شخصاً الذين كانوا محل ثقة الإمام العسكريّ عليه السلام وخاصته؛ إذ أراهم ابنه الإمام المهدي عليه السلام لهم باعتباره الإمام والخليفة من بعده.

روى الشيخ الطوسي أيضاً: قالَ أحمد بن عليّ بن نوح أبو العبّاس السيرافي: قالَ جَعفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مالِكٍ الفَزارِيُّ البَزّازُ، عَن جَماعَةٍ مِنَ الشّيعَةِ ـ مِنهُم: عَلِيُّ بنُ بِلالٍ، وأحمَدُ بنُ هِلالٍ، ومُحَمَّدُ بنُ مُعاوِيَةَ بنِ حُكَيمٍ، وَالحَسَنُ بنُ أيّوبَ بنِ نوحٍ ـ في خَبَرٍ طَويلٍ مَشهورٍ، قالوا جَميعاً:

اجتَمَعنا إلى أبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ عليه السلام نَسأَلُهُ عَنِ الحُجَّةِ مِن بَعدِهِ، وفي مَجلِسِهِ عليه السلام أربَعونَ رَجُلاً، فَقامَ إلَيهِ عُثمانُ بنُ سَعيدِ بنِ عَمرٍو العَمرِيُّ، فَقالَ لَهُ: يَابنَ رَسولِ الله، أُريدُ أن أسأَلَكَ عَن أمرٍ أنتَ أعلَمُ بِهِ مِنّي.

فَقالَ لَهُ: اجلِس يا عُثمانُ، فَقامَ مُغضَباً لِيَخرُجَ، فَقالَ: لا يَخرُجَنَّ أحَدٌ، فَلَم

---

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٤، ح٣١٥. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج١، ص٣٣٠، ح١، الطوسي، الغيبة، ص٢٤٣، ح٢٠٩، وسند هذه الرواية صحيح.

مجلة تراث شمارة
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



يَخرُج مِنّا أحَدٌ إلى أن كانَ بَعدَ ساعَةٍ، فَصاحَ عليه السلام بِعُثمانَ، فَقامَ عَلى قَدَمَيهِ، فَقالَ: أُخبِرُكُم بِما جِئتُم، قالوا: نَعَم، يَا بنَ رَسولِ الله.

قالَ: جِئتُم تَسأَلُوني عَنِ الحُجَّةِ مِن بَعدي، قالوا: نَعَم، فَإذا غُلامٌ كَأَنَّهُ قِطعُ قَمَرٍ، أشبَهُ النّاسِ بِأَبي مُحَمَّدٍ عليه السلام فَقالَ: «هذا إمامُكُم مِن بَعدي وخَليفَتي عَلَيكُم، أطيعوهُ ولا تَتَفَرَّقوا مِن بَعدِي فَتَهلِكوا في أديانِكُم، ألا وإنَّكُم لا تَرَونَهُ مِن بَعدِ يَومِكُم هذا حَتّى يَتِمَّ لَهُ عُمُرٌ، فَاقبَلوا مِن عُثمانَ ما يَقولُهُ، وَانتَهوا إلى أمرِهِ، وَاقبَلوا قَولَهُ، فَهُوَ خَليفَةُ إمامِكُم وَالأَمرُ إلَيهِ»[1].

ويستفاد من هذه الروايات أن للعمري منزلة رفيعة عند أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأنه محل ثقتهم وتقديرهم.

## أدلة نيابة «العمري» عن الإمام المهدي عليه السلام

لإثبات نيابة العمري الخاصة لصاحب العصر والزمان عليه السلام أهمّية بالغة، ففضلاً عن أهمّية مبدأ النيابة الخاصّة، فإنّ سند تلك النيابة لسائر نوّابه الخاصّين ينتهي إليه أيضاً.

ويمكن إثبات النيابة الخاصّة للعمري بالاستناد إلى أربعة أدلّة:

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٧، ح٣١٩.

### ١- إجماع الشيعة الاثني عشرية:

أجمعت الشيعة على قبول نيابة عثمان بن سعيد الخاصة، وهذا هو أهمّ دليل على صحّة نيابته، وسبقت الإشارة إلى أن عثمان بن سعيد كان مقرّباً لثلاثة من أئمّة أهل البيت عليهم السلام ومحل ثقتهم، وله مكانة رفيعة بين أتباعهم، بحيث إنّ أيّاً منهم لم يشكّ في صحّة ادّعائه.

وبعبارةٍ أُخرى: إنّ إجماع الشيعة الاثني عشرية ـ وخاصّة علمائهم وفقهائهم خلفاً عن سلف ـ على قبول نيابة العمري الخاصّة وسائر النوّاب الخاصّين هو من الأدلّة الواضحة على صحّة ادّعاء نيابتهم[2].

### ٢- الروايات الدالّة على نيابته:

ذكر عبيدالله بن عبدالله في كتابه: (المقنع في الإمامة) ما نصه: «جَعَلَ (الإمامُ) الحَسَنُ [العسكري] عليه السلام وَكيلَهُ أبا مُحَمَّدٍ عُثمانَ بنَ سَعيدٍ العَمرِيَّ الوَسيطَ بَينَهُ وبَينَ شيعَتِهِ في حَياتِهِ، فَلَمّا أدرَكَتهُ الوَفاةُ أمَرَهُ عليه السلام فَجَمَعَ شيعَتَهُ، وأخبَرَهُم أنَّ وَلَدَهُ الخَلَفَ صاحِبُ الأَمرِ بَعدَهُ عليه السلام،

(٢) الريشهري، محمد، موسوعة الإمام المهدي في الكتاب والسنة والتاريخ، ج٢، ص٣٥٥، (بتصرف).

وأَنَّ أبا مُحَمَّدٍ عُثمانَ بنَ سَعيدٍ العَمرِيَّ وَكيلُهُ، وهُوَ بابُهُ وَالسَّفيرُ بَينَهُ وبَينَ شيعَتِهِ، فَمَن كانَت لَهُ حاجَةٌ قَصَدَهُ كَما كانَ يَقصِدُهُ في حالِ حَياتِهِ»[1].

وروى الشيخ الطوسي أنّ الإمام العسكريّ عليه السلام كان في مجلس يحضره أربعون من ثقات أصحابه، فقال مخاطباً إياهم: «ألا وإنَّكُم لا تَرَونَهُ مِن بَعدِ يَومِكُم هذا حَتّى يَتِمَّ لَهُ عُمُرٌ، فَاقبَلوا مِن عُثمانَ ما يَقولُهُ، وَانتَهوا إلى أمرِهِ، وَاقبَلوا قَولَهُ، فَهُوَ خَليفَةُ إمامِكُم وَالأَمرُ إلَيهِ»[2].

**٢- وثاقته:**

يُعتبر عثمان بن سعيد من الأشخاص المعدودين الّذين وثّقهم الأئمّة عليهم السلام بنصّ صريح، ووصلنا توثيقه بسند صحيح. وقد نقلنا قول الإمامين الهادي والعسكري المبتني على توثيقه.

كما قال الإمام العسكري عليه السلام بشأنه وبشأن ابنه مخاطباً أحمد بن إسحاق -وهو من علماء قمّ الكبار-: «العَمرِيُّ وَابنُهُ ثِقَتانِ، فَما أدَّيا إلَيكَ عَنّي فَعَنّي يُؤَدّيانِ، وما قالا لَكَ فَعَنّي يَقولانِ، فَاسمَع لَهُما وأَطِعهُما فَإنَّهُما الثِّقَتانِ المَأمونانِ»[3].

ومن الطبيعي أنّ ادّعاء نيابة شخص بهذه الخصوصيات والتوثيقات من جانب الإمام عليه السلام، مقبولة لدى الشيعة[4].

**٣- صدور التوقيعات بخطّ الناحية المقدّسة:**

كانت التوقيعات التي تصدر في عهد الإمام العسكري عليه السلام بخطّ وعلامات ومضمون معروف عند الفقهاء والعلماء.

وصدرت التوقيعات في بداية الغيبة أيضاً بنفس الأسلوب والمحتوى، وبنفس الخط والعلامات التي كانت تصدر سابقاً، وفي متناول عثمان بن سعيد العمري وابنه، لتُعرض على الخاصة من العلماء والوكلاء.

قال أبو نصر هبة الدين: «ويُخرِجُ إلَيهِمُ التَّوقيعاتِ بِالخَطِّ الَّذي كانَ يَخرُجُ في حَياةِ الحَسَنِ عليه السلام إلَيهِم، بِالمُهِمّاتِ في أمرِ الدّينِ وَالدُّنيا، وفيما يَسأَلونَهُ مِنَ المَسائِلِ بِالأَجوِبَةِ العَجيبَةِ»[5].

وروى الطوسي: «كانَت تَوقيعاتُ

(١) السد آبادي، عبيدالله بن عبدالله، المقنع في الإمامة، ص١٤٦.

(٢) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٧، ح٣١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٦٠.

(٤) الريشهري، محمد، موسوعة الإمام المهدي في الكتاب والسنة والتاريخ ،ج ٢، ص٣٥٦.

(٥) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٦، ح٣٣٤، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٢، ح٤.

صاحِبِ الأَمرِ عليه السلام تَخرُجُ عَلى يَدَي عُثمانِ بنِ سَعيدٍ وَابنِهِ أبي جَعفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُثمانَ، إلى شيعَتِهِ وخَواصِّ أبيهِ أبي مُحَمَّدٍ عليه السلام بِالأَمرِ وَالنَّهيِ وَالأَجوبَةِ عَمّا يَسأَلُ الشّيعَةُ عَنهُ إذَا احتاجَت إلَى السُّؤالِ فيهِ، بِالخَطِّ الَّذي كانَ يَخرُجُ في حَياةِ الحَسَنِ عليه السلام، فَلَم تَزَلِ الشّيعَةُ مُقيمَةٌ عَلى عَدالَتِهِما إلى أن تُوُفِّيَ عُثمانُ بنُ سَعيدٍ رَحِمَهُ الله ورَضِيَ عَنهُ، وغَسَلَهُ ابنُهُ أبو جَعفَرٍ وتَوَلَّى القِيامَ بِهِ وحَصَلَ الأَمرُ كُلُّهُ مَردوداً إلَيهِ، وَالشّيعَةُ مُجتَمِعَةٌ عَلى عَدالَتِهِ وثِقَتِهِ وأَمانَتِهِ، لِما تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ النَّصِّ عَلَيهِ بِالأَمانَةِ وَالعَدالَةِ وَالأَمرِ بِالرُّجوعِ إلَيهِ في حَياةِ الحَسَنِ عليه السلام وبَعدَ مَوتِهِ في حَياةِ أبيهِ عُثمانَ رَحمَةُ الله عَلَيهِ»[١].

وروى الكشّي: حَكى بَعضُ الثِّقاتِ[٢] بِنَيسابورَ أَنَّهُ خَرَجَ لِإسحاقَ بنِ إسماعيلَ مِن أبي مُحَمَّدٍ عليه السلام تَوقيعٌ: «يا إسحاقَ بنَ إسماعيلَ... فَلا تَخرُجَنَّ مِنَ البَلدَةِ حَتّى تَلقَى العَمرِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ بِرِضايَ عَنهُ، وتُسَلِّمُ عَلَيهِ وتَعرِفُهُ ويَعرِفُكَ، فَإِنَّهُ الطّاهِرُ الأَمينُ العَفيفُ القَريبُ مِنّا وإلَينا، فَكُلُّ ما يُحمَلُ إلَينا مِن شَيءٍ مِنَ النَّواحي فَإِلَيهِ المَسيرُ آخِرَ عُمُرِهِ[٣]، لِيوصِلَ ذلِكَ إلَينا، وَالحَمدُ للهِ كَثيراً، سَتَرَنَا اللهُ وإيّاكُم يا إسحاقَ بِسِترِهِ، وتَوَلّاكَ في جَميعِ أُمورِكَ بِصُنعِهِ، وَالسَّلامُ عَلَيكَ وعَلى جَميعِ مَوالِيَّ ورَحمَةُ الله وبَرَكاتُهُ، وصَلَّى اللهُ عَلى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وآلِهِ وسَلَّمَ كَثيراً»[٤].

### ٤- عدم نفي الإمام لادعاء نيابته:

إذا افترضنا عدم صحّة ادّعاء نيابة شخص مثل عثمان بن سعيد الّذي يتميّز بتاريخ ناصع وجميع الشواهد والقرائن تؤيّد صحّته، فإن على الإمام عليه السلام أن يوضّح بأي طريقٍ ممكنٍ عدم صحّة هذا الادّعاء لأتباعه، وإلّا فإنّ ذلك سيكون من باب الإغراء بالجهل، وسنلاحظ في قسم المدّعين الكاذبين أنّ الإمام عليه السلام كان متشدّداً حيال الأشخاص الّذين ادّعوا النيابة كذباً، ويبطل ادّعاءهم بتوقيعه الرسمي[٥].

وعدم وجود ما ينفي صحة ادعائه

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٦، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٤٦.

(٢) يمكن اعتبار السند باعتبار توثيق الكشّي للبعض.

(٣) في بحار الأنوار: «فَإِلَيهِ يَصيرُ آخِرُ أمرِهِ».

(٤) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: رجال الكشّي، ص٦١٦، الرقم ١٠٨٨، الحراني، تحف العقول، ص٤٨٤، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٠، ص٣٢٣، ح١٥.

(٥) الريشهري، محمد، موسوعة الإمام المهدي في الكتاب والسنة والتاريخ، ج٢، ص٣٥٧.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



للنيابة الخاصة دليل على الصحة، بل ورد عن الإمام المعصوم ما ينص عليه بالنيابة الخاصة بالاسم ـ كما مرّ ـ وهو دليل قاطع على صحة نيابته، أضف إلى ذلك الإجماع على صحة نيابته.

**وخلاصة الكلام**: أنّ عثمان بن سعيد العمري كان أول السفراء الأربعة في عصر الغيبة الصغرى، وكان جليل القدر، عظيم الشأن والمنزلة، وكان يتسم بسمات الصالحين من التقوى والورع والزهد والأمانة، ويتميز بمؤهلات نادرة جعلته أهلاً للنيابة الخاصة والوكالة العامة عن الأئمة المعصومين.

وكان همزة الوصل والاتصال بين الإمام المهدي وأصحابه وشيعته في مراسلاتهم ومكاتباتهم، والإجابة على تساؤلاتهم، وحل مشاكلهم، وتوجيههم نحو اتخاذ المواقف الصحيحة، وإرشادهم إلى الحق والهدى، حتى فارق الحياة بعد حياة عامرة بخدمة ثلاثة من أئمة أهل البيت الأطهار.

## وفاته

لم يدم عهد نيابة عثمان بن سعيد للإمام المهدي عليه السلام كثيراً[١]، ورغم أنّ التاريخ الدقيق لوفاته غير مذكور، ولكن من الواضح إجمالاً أنّه التحق بالرفيق الأعلى بعد بضع سنوات من شهادة الإمام العسكري عليه السلام. ومن أهمّ القرائن موت أحمد بن هلال، فهو من الأشخاص الّذين هبّوا لمعارضة النائب الثاني بعد وفاة عثمان بن سعيد ولم يقبلوا نيابته، ومن ثمّ اعتبره الإمام في توقيعه مطروداً، وقد توفّي هذا الرجل سنة ٢٦٧ هـ[٢].

وبناءً على ذلك تتّضح أنّ وفاة النائب الأوّل كانت قبل زمن منه، أي في سنة ٢٦٥ أو ٢٦٦ هـ[٣].

وصدر بعد وفاة عثمان بن سعيد توقيع عن الإمام المهدي عليه السلام يخاطب فيه النائب الثاني ـ أي محمّد بن عثمان بن سعيد ـ أثنى فيه كثيراً على أبيه عثمان بن سعيد حيث قال: «عاشَ أبوكَ سَعيداً ومَاتَ حَميداً فَرَحِمَهُ اللهُ وأَلحَقَهُ بِأَولِيائِهِ ومَواليهِ، فَلَم يَزَل مُجتَهِداً في أمرِهِم، ساعِياً فيما يُقَرِّبُهُ إلَى اللهِ عز وجل وإلَيهِم، نَضَّرَ اللهُ وَجهَهُ،

(١) حدّده هاشم معروف الحسني بخمس سنين. للمزيد ينظر: الحسني، هاشم معروف، سيرة الأئمّة الاثني عشر، ج٢، ص٥٦٨.

(٢) الطوسي، الفهرست، ص٧٨، الرقم ١٠٧.

(٣) الريشهري، محمد، موسوعة الإمام المهدي في الكتاب والسنة والتاريخ، ج٢، ص٣٥٧.

مجلة تراث شاهرة
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



وأَقالَهُ عَثرَتَهُ»[١].

ويقع مرقده الطاهر في غرب بغداد إلى جوار ساحة الميدان، وقد كان ماثلاً في زمان الشيخ الطوسي أيضاً، وهو الآن من الأماكن المعروفة عند الزوار.

ذكر الطوسي: «قالَ أبو نَصرٍ هِبَةُ الله بنُ مُحَمَّدٍ: وقَبرُ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ بِالجانِبِ الغَربِيِّ مِن مَدينَةِ السَّلامِ، في شارِعِ المَيدانِ، في أوَّلِ المَوضِعِ المَعروفِ[٢] بِدَربِ جَبَلَةَ، في مَسجِدِ الدَّربِ يُمنَةَ الدّاخِلِ إلَيهِ، وَالقَبرُ في نَفسِ قِبلَةِ المَسجِدِ رَحِمَهُ اللهُ»[٣].

قال الشيخ الطوسي: «رأيت قبره في الموضع الذي ذكره، وكان بُني في وجهه حائط وبه محراب المسجد، وإلى جنبه باب يدخل إلى موضع القبر في بيت ضيّق مظلم، فكنّا ندخل إليه ونزوره مشاهرة، وكذلك من وقت دخولي إلى بغداد، وهي سنة ثمان وأربعمئة إلى سنة نيف وثلاثين وأربعمئة.

ثمّ نقض ذلك الحائط الرئيس أبو منصور محمّد بن الفرج، وأبرز القبر إلى برّا[٤] وعمل عليه صندوقاً، وهو تحت سقف يدخل إليه من أراده ويزوره، ويتبرّك جيران المحلّة بِزِيارَتِهِ، ويَقولونَ: هُوَ رَجُلٌ صالِحٌ، ورُبَّما قالوا: هُوَ ابنُ دايَةِ الحُسَينِ عليه السلام ولا يَعرِفونَ حَقيقَةَ الحالِ فيهِ، وهُوَ إلى يَومِنا هذا ـ وذلِكَ سَنَةُ سَبعٍ وأَربَعينَ وأَربَعِمئَةٍ ـ عَلى ما هُوَ عَلَيهِ»[٥].

## النّائِبُ الثّاني: مُحَمَّدُ بنُ عُثمانَ بن سعيد العمري (ت ٣٠٤ هـ أو ٣٠٥ هـ)

هو النائب الثاني للإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف، وابن النائب الأوّل عثمان بن سعيد، وكان وكيلاً للإمامين: العسكري والمهدي عليهما السلام، تشرف بالوكالة عنهما لمدة طويلة تناهز الخمسين عاماً.

كان له منزلة رفيعة ومكانة خاصة لدى الأئمّة عليهم السلام كما كانت لوالده من قبل، وكان محل ثقتهم وتقديرهم؛ إذ روى الكليني بسند صحيح: عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام أنه قال في شأنهما لأحمد بن إسحاق: «الْعَمْرِيُ وَابْنُهُ ثِقَتَانِ؛ فَمَا أَدَّيَا

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٦١، ح٣٢٣ (الرواية سندها معتبر)، الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٥١٠، ح٤١، الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٥٦٢، ح٣٥٣، وينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٤٨.

(٢) (فِي الدَّربِ المَعروفِ خ ل).

(٣) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٨، ح٣٢٠، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٤٧.

(٤) إلى بَرّا: أي إلى خارج (هامش المصدر).

(٥) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٨، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٤٧.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



إِلَيْكَ عَنِّي، فَعَنِّي يُؤَدِّيَانِ، ومَا قَالَا لَكَ، فَعَنِّي يَقُولَانِ؛ فَاسْمَعْ لَهُمَا وأَطِعْهُمَا؛ فَإِنَّهُمَا الثِّقَتَانِ الْمَأْمُونَانِ»[١].

ووثّقه الإمام المهدي عليه السلام أيضاً بنص صريح، إذا قال بشأنه: «وأَمّا مُحَمَّدُ بنُ عُثمانَ العَمرِيُّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وعَن أبيهِ مِن قبلُ ـ فَإِنَّهُ ثِقَتي وكِتابُهُ كِتابي»[٢].

وهو من الأشخاص القلائل الذين كانوا من ثقات الإمام العسكري عليه السلام وخاصته؛ إذ عرّفهم بولده الإمام المهدي عليه السلام، وأنه إمامهم المفترض الطاعة من بعده.

## أقوال الرجاليين

قال الشيخ الطوسي في ترجمته: «محمد بن عثمان بن سعيد العمري: يكنّى أبا جعفر وأبوه يكنّى أبا عمرو، جميعاً وكيلان في خدمة صاحب الزمان عليه السلام، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة»[٣].

وقال العلامة الحلي: «محمد بن عثمان بن سعيد العمري بفتح العين، الأسدي: يكنى أبا جعفر، وأبوه يكنى أبا عمرو، وكيلان في خدمة صاحب الزمان عليه السلام، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة»[٤].

وقال ابن داوود الحلي: «وهو وكيل، له منزلة جليلة عند الطائفة»[٥].

وقد أجمعت الشيعة على عدالته وثقته وأمانته، فكتب الشيخ الطوسي في ذلك ما نصه:

«وَالشّيعَةُ مُجتَمِعَةٌ عَلى عَدالَتِهِ وثِقَتِهِ وأَمانَتِهِ، لِما تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ النَّصِّ عَلَيهِ بِالأَمانَةِ وَالعَدالَةِ، وَالأَمرِ بِالرُّجوعِ إِلَيهِ في حَياةِ الحَسَنِ عليه السلام، وبَعدَ مَوتِهِ في حَياةِ أَبيهِ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ، لا يَختَلِفُ في عَدالَتِهِ، ولا يَرتابُ بِأَمانَتِهِ، وَالتَّوقيعاتُ تَخرُجُ عَلى يَدِهِ إِلَى

(١) الكليني، الكافي، ج١، ص٣٣٠، ح١، الطوسي، الغيبة، ص٢٤٣، الرقم ٢٠٩.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٤٨٣، ح٤، الطوسي، الغيبة، ص٢٩٠، ح٢٤٧، الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٥٤٢، ح٣٤٤، الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح ،ج ٣، ص١١١٣، ح٣٠، الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٧٠، الاربلي، علي بن عيسى، كشف الغمّة في معرفة الأئمة، ج٣، ص٣٢١، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٣، ص١٨٠، ح١٠.

(٣) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، رجال الطوسي، ص٤٤٧، الرقم ٦٣٥١.

(٤) الحلي، جمال الدين، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ج٢، ص٣٢٥، الرقم ٨٥٥.

(٥) الحلي، تقي الدين، رجال ابن داوود، ص١٧٨، الرقم ١٤٤٩.

مجلة تراث شمراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



الشّيعَةِ فِي المُهِمّاتِ طولَ حَياتِهِ، بِالخَطِّ الَّذي كانَت تَخرُجُ في حَياةِ أبيهِ عُثمانَ، لا يَعرِفُ الشّيعَةُ في هذَا الأَمرِ غَيرَهُ، ولا يَرجِعُ إلى أحَدٍ سِواهُ.

وقَد نُقِلَت عَنهُ دَلائِلُ كَثيرَةٌ، ومُعجِزاتُ الإمامِ ظَهَرَت عَلى يَدِهِ، وأُمورٌ أخبَرَهُم بِها عَنهُ زادَتهُم في هذَا الأَمرِ بَصيرَةً، وهِيَ مَشهورَةٌ عِندَ الشّيعَةِ»[١].

وقال الشيخ المامقاني: «جلالة شأن الرّجل وعلوّ قدره ومنزلته في الإماميّة أشهر من أن يحتاج إلى بيان وإقامة برهان، وقد مرّ في أبيه ما ينصّ على وكالته حتى في حياة أبيه عن مولانا العسكري عليه السلام وسفارته عن الحجّة المنتظر عجل الله فرجه الشريف، وجعلنا من كل مكروه فداه، ووثاقته وعدالته وأمانته وإجماع الشّيعة على ذلك، مضافاً إلى أخبار واردة فيه... تضمّنت توثيقه صريحاً وتعزيته بأبيه وإقامته مقام أبيه»[٢].

## نيابته عن الإمام المهدي عليه السلام

لا خلاف بين الشيعة الاثني عشرية على قبول نيابته، وأنه ثقة مأمون، وكان ذا شخصية علمية مرموقة عند العلماء والفقهاء، وقد عيّنه الإمام المهدي عليه السلام ليكون نائباً عنه في عصر الغيبة الصغرى، فكان حلقة الوصل بين الشيعة وإمامهم في الإجابة على أسئلتهم الفقهية والعقدية والدينية وغيرها، وحل مشاكلهم، وقضاء حوائجهم، وتوجيههم نحو المواقف الصحيحة.

وقد تولى شؤون النيابة والوكالة عن صاحب العصر والزمان بعد موت أبيه عثمان العمري، إذ صدر له توقيع شريف من الإمام المهدي يعزّيه بوفاة والده ويثني عليه، ويعيّنه كنائب خاص له ليقوم مقام أبيه في أعمال النيابة والوكالة، فكتب الإمام عليه السلام إليه: «كانَ مِن كَمالِ سَعادَتِهِ أن رَزَقَهُ اللهُ تَعالى وَلَداً مِثلَكَ يَخلُفُهُ مِن بَعدِهِ، ويَقومُ مَقامَهُ بِأَمرِهِ، ويَتَرَحَّمُ عَلَيهِ»[٣].

وحَدَّثَ مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ مَهزِيارَ الأَهوازِيُّ، أَنَّهُ خَرَجَ إلَيهِ بَعدَ وَفاةِ أبي عَمرٍو: «وَالابنُ وَقاهُ اللهُ لَم يَزَل ثِقَتُنا في حَياةِ الأَبِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وأَرضاهُ ونَضَّرَ

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٢ – ٣٦٣ ح٣٢٧، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٠ ح٣.

(٢) المامقاني، الشيخ عبد الله، تنقيح المقال في علم الرجال، ج٣، ص١٤٩، الرقم ١١٠٥١.

(٣) الطوسي، الغيبة، ص٣٦١، ح٣٢٣، الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٥١٠، ح٤١، الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٥٦٢، ح٣٥٣، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٤٨.

وَجهَهُ، يَجري عِندَنا مَجراهُ، ويَسُدُّ مَسَدَّهُ، وعَن أمرِنا يَأمُرُ الابنُ وبِهِ يَعمَلُ، تَوَلّاهُ اللهُ؛ فَانتَهِ إلى قَولِهِ، وعَرِّف مُعامَلَتَنا ذلِكَ»[1].

كما أشار الإمام العسكري عليه السلام إلى نيابته للإمام المهدي عليه السلام، إذ قال في الإشادة بذكر الوالد وولده: «وأنّ ابنَهُ محمّداً وكيلُ ابني مَهدِيِّكُم»[2].

وروى الشيخ الطوسي: أخبَرَني جَماعَةٌ عَن هارونَ بنِ موسى، عَن مُحَمَّدِ بنِ هَمّام، قالَ: قالَ لي عَبدُ الله بنُ جَعفَرٍ الحِميَرِيُّ: «لَمّا مَضى أبو عَمرٍو[3] ـ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ ـ أَتَتنَا الكُتُبُ بِالخَطِّ الَّذي كُنّا نُكاتِبُ بِهِ بِإِقامَةِ أبي جَعفَرٍ رضي الله عنه مَقامَهُ»[4].

وروى الشيخ الطوسي أيضاً: قالَ أبُوالعَبّاسِ: أخبَرَني هِبَةُ الله بنُ مُحَمَّدٍ ابنُ بِنتِ أُمِّ كُلثومٍ بِنتِ أبي جَعفَرٍ العَمرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، عَن شُيوخِهِ، قالوا: «لَم تَزَلِ الشّيعَةُ مُقيمَةً عَلى عَدالَةِ عُثمانِ بنِ سَعيدٍ ومُحَمَّدِ بنِ عُثمانَ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعالى، إلى أن تُوُفِّيَ أبوعَمرٍو عُثمانُ بنُ سَعيدٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى، وغَسَّلَهُ ابنُهُ أبوجَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ عُثمانَ، وتَوَلَّى القِيامَ بِهِ، وجُعِلَ الأَمرُ كُلُّهُ مَردوداً إلَيهِ.

وَالشّيعَةُ مُجتَمِعَةٌ عَلى عَدالَتِهِ وثِقَتِهِ وأَمانَتِهِ، لِما تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ النَّصِّ عَلَيهِ بِالأَمانَةِ وَالعَدالَةِ، وَالأَمرِ بِالرُّجوعِ إلَيهِ في حَياةِ الحَسَنِ عليه السلام، وبَعدَ مَوتِهِ في حَياةِ أبيهِ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ، لا يَختَلِفُ في عَدالَتِهِ، ولا يَرتابُ بِأَمانَتِهِ، وَالتَّوقيعاتُ تَخرُجُ عَلى يَدِهِ إلَى الشّيعَةِ فِي المُهِمّاتِ طولَ حَياتِهِ، بِالخَطِّ الَّذي كانَت تَخرُجُ في حَياةِ أبيهِ عُثمانَ، لا يَعرِفُ الشّيعَةُ في هذَا الأَمرِ غَيرَهُ، ولا يَرجِعُ إلى أحَدٍ سِواهُ. وقَد نُقِلَت عَنهُ دَلائِلُ كَثيرَةٌ، ومُعجِزاتُ الإمامِ ظَهَرَت عَلى يَدِهِ، وأمورٌ أخبَرَهُم بِها عَنهُ زادَتهُم في هذَا الأَمرِ بَصيرَةً، وهِيَ مَشهورَةٌ عِندَ الشّيعَةِ»[5].

واستمرت نيابة محمّد بن عثمان لمدة تقارب نصف قرن من الزمن، فقد زاول نشاطات النائب الخاصّ بالإمام المهدي خمسين عاماً تقريباً، كان فيها حلقة الوصل بين الإمام والشيعة، يجيب فيها عن استفتاءات المؤمنين، ويسعى في تلبية

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٢، ح٣٢٥، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٤٩، ح٢.

(٢) الطوسي، الغيبة، ص٣٥٥، ح٣١٧. وينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٤٥.

(٣) النائب الأول.

(٤) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٢، ح٣٢٤، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٤٩، ح٢.

(٥) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٢ – ٣٦٣، ح٣٢٧، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٠، ح٣.

حوائجهم، وتسهيل أمورهم، وإدارة شؤونهم الخاصة.

قالَ أبو نَصرٍ هِبَةُ الله: «أنَّ أباجَعفَرٍ مُحَمَّدَ بنَ عُثمانَ العَمرِيَّ رضي الله عنه... كانَ يَتَوَلّى هذَا الأَمرَ نَحواً مِن خَمسينَ سَنَةً؛ يَحمِلُ النّاسُ إلَيهِ أموالَهُم، ويُخرِجُ إلَيهِمُ التَّوقيعاتِ بِالخَطِّ الَّذي كانَ يَخرُجُ في حَياةِ الحَسَنِ عليه السلام إلَيهِم، بِالمُهِمّاتِ في أمرِ الدّينِ وَالدُّنيا، وفيما يَسأَلونَهُ مِنَ المَسائِلِ بِالأَجوِبَةِ العَجيبَةِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وأَرضاهُ»[١].

## كتاباته

لمحمّد بن عثمان كتابات في الفقه والحديث، وتحتوي بعضها على إجابات الإمام العسكري عليه السلام للأسئلة التي دونها له بخطه، كما ألّف عدّة كتب في موضوعات فقهية متنوعة، احتوت على أحاديث الإمامين العسكري وابنه المهدي عليهما السلام في الحقل الفقهي، ووضعها تحت تصرّف عبد الله بن جعفر الحميري الذي أخرجها، ومنها: كتاب المسائل والتوقيعات، وكتاب الغيبة ومسائله[٢]، وكتاب مسائل لأبي محمد الحسن عليه السلام، وكتاب قرب الإسناد إلى صاحب الأمر عليه السلام، وكتاب مسائل أبي محمد وتوقيعات[٣].

وقد وصلت هذه الكتب إلى من أعقبه من الوكلاء، ويدل على ذلك ما رواه الشيخ الطوسي بسند حسن: قالَ ابنُ نوح[٤]: أخبَرَني أبو نَصرٍ هِبَةُ الله ابنُ بِنتِ أُمِّ كُلثومٍ بِنتِ أبي جَعفَرٍ العَمرِيِّ، قالَ: «كانَ لِأَبي جَعفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُثمانَ العَمرِيِّ كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ في الفِقهِ مِمّا سَمِعَها مِن أبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ عليه السلام، ومِنَ الصّاحِبِ عليه السلام، ومِن أبيهِ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ، عَن أبي مُحَمَّدٍ وعَن أبيهِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ عليهما السلام فيها كُتُبٌ تَرجَمَتُها «كُتُبُ الأَشرِبَةِ». ذَكَرَتِ الكَبيرَةُ أُمُّ كُلثومٍ بِنتُ أبي جَعفَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنها أنَّها وَصَلَت إلى أبي القاسِمِ الحُسَينِ بنِ روحٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ عِندَ الوَصِيَّةِ إلَيهِ، وكانَت في يَدِهِ. قالَ أبو نَصرٍ: وأَظُنُّها قالَت: وَصَلَت بَعدَ ذلِكَ إلى أبي الحَسَنِ السَّمُرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وأَرضاهُ»[٥].

---

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٦، ح٣٣٤، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٢، ح٤.

(٢) الطوسي، الفهرست، ص١٦٠، الرقم ٤٤٠.

(٣) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص٢١١، الرقم ٥٧٣. وينظر: الطهراني، أغابزرك، الذريعة، ج٢، ص١٠٦.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن على بن عباس بن نوح السيرافي صاحب الرجال.

(٥) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٣، ح٣٢٨. المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٠.

## وفاته

لما علم محمّد بن عثمان بقرب رحيله بعدما أخبره الإمام المهدي عليه السلام بموعد وفاته أخذ بإحالة بعض أعماله ومهامه - وبخاصّة تسليم الأموال- إلى الحسين بن روح[١] ليهيّئ الأرضيّة لقبول نيابته.

ثمّ إنّه حفر قبراً له، وكان ينزل فيه في كل يوم ويتلو آيات من القرآن الكريم، روى الشيخ الطوسي: قالَ ابنُ نوحٍ: أخبَرَني أبو نَصرٍ هِبَةُ الله بنُ مُحَمَّدٍ، قالَ: حَدَّثَني أبو عَلِيِّ بنِ أبي جَيدٍ القُمِّيُّ رحمه الله، قالَ: حَدَّثَنا أبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أحمَدَ الدَّلّالُ القُمِّيُّ، قالَ: دَخَلتُ عَلى أبي جَعفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُثمانَ رضي الله عنه يوماً لِأُسَلِّمَ عَلَيهِ، فَوَجَدتُهُ وبَينَ يَدَيهِ ساجَةٌ[٢] ونَقّاشٌ يَنقُشُ عَلَيها، ويَكتُبُ آياً مِنَ القُرآنِ وأَسماءَ الأَئِمَّةِ عليهم السلام عَلى حَواشيها. فَقُلتُ لَهُ: يا سَيِّدي ما هذِهِ السّاجَةُ؟

فَقالَ لي: هذِهِ لِقَبري تَكونُ فيهِ أُوضَعُ عَلَيها- أو قالَ: أسنُدُ إلَيها- وقَد عرفت[٣] مِنهُ، وأَنَا في كُلِّ يَومٍ أنزِلُ فيهِ فَأَقرَأُ جُزءاً مِنَ القُرآنِ (فيهِ) فَأَصعَدُ- وأَظُنُّهُ قالَ: فَأَخذَ بِيَدي وأَرانيهِ- فَإذا كانَ يَومُ كَذا وكَذا، مِن شَهرِ كَذا وكَذا، مِن سَنَةِ كَذا وكَذا، صِرتُ إلَى الله عز وجل ودُفِنتُ فيهِ وهذِهِ السّاجَةُ (مَعي).

فَلَمّا خَرَجتُ مِن عِندِهِ أثبَتُّ ما ذَكَرَهُ، ولَم أزَل مُتَرَقِّباً بِهِ ذلِكَ، فَما تَأَخَّرَ الأَمرُ حَتّى اعتَلَّ أبو جَعفَرٍ، فَماتَ فِي اليَومِ الَّذي ذَكَرَهُ مِنَ الشَّهرِ الَّذي قالَهُ مِنَ السَّنَةِ الَّتي ذَكَرَها، ودُفِنَ فيهِ.

قالَ أبو نَصرٍ هِبَةُ الله: وقَد سَمِعتُ هذَا الحَديثَ مِن غَيرِ (أبي) عَلِيٍّ، وحَدَّثَني بِهِ أيضاً أُمُّ كُلثومٍ بِنتُ أبي جَعفَرٍ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما[٤].

وروى الشيخ الصدوق بسند معتبر، قال: حَدَّثَنا أبو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الأَسوَدُ رضي الله عنه، أنَّ أبا جَعفَرٍ العَمرِيَّ حَفَرَ لِنَفسِهِ قَبراً وسَوّاهُ بِالسّاجِ، فَسَأَلتُهُ عَن ذلِكَ، فَقالَ: لِلنّاسِ أسبابٌ. ثُمَّ سَأَلتُهُ بَعدَ ذلِكَ، فَقالَ: قَد أُمِرتُ أن أجمَعَ أمري.

---

(١) ينظر: الطوسي، الغيبة، ص٣٦٧ و٣٧٠.

(٢) الساجة: لوح من الخشب المخصوص. للمزيد من التفصيل ينظر: الطريحي، مجمع البحرين، ج٢، ص٩٠١«سوج».

(٣) في بحارالأنوار: وقد عزفت منه.

(٤) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٤- ٣٦٥، ح٣٣٢، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥١.

فَماتَ بَعدَ ذلِكَ بِشَهرَينِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ[1].

وقالَ أبو نَصرٍ هِبَةُ الله: وَجَدتُ بِخَطِّ أبي غالِبٍ الزُّرارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ وغَفَرَ لَهُ، أنَّ أباجَعفَرٍ مُحَمَّدَ بنَ عُثمانَ العَمرِيَّ رضي الله عنه ماتَ في آخِرِ جُمادَى الأولى سَنَةَ خَمسٍ وثَلاثِمِئَةٍ. وذَكَرَ أبو نَصرٍ هِبَةُ الله (بنُ) مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ أنَّ أباجَعفَرٍ العَمرِيَّ رضي الله عنه ماتَ في سَنَةِ أربَعٍ وثَلاثِمِئَةٍ.

قالَ أبو نَصرٍ هِبَةُ الله: إنَّ قَبرَ أبي جَعفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُثمانَ عِندَ والِدَتِهِ في شارِعِ بابِ الكوفَةِ، في المَوضِعِ الَّذي كانَت دورُهُ ومَنازِلُهُ (فيهِ)، وهُوَ الآنَ في وَسَطِ الصَّحراءِ قُدِّسَ سِرُّهُ[2].

فالمستفاد من هذه الأخبار وغيرها أنه توفّي في آخر جمادى الأولى سنة (٣٠٤ أو ٣٠٥ هـ)[3]، ودُفن في باب الكوفة في بغداد إلى جوار قبر والدته، ومرقده مشهور فيها باسم الخلّاني.

## النّائِبُ الثّالِثُ: الحُسَينُ بنُ روحٍ النوبختي (ت ٣٢٦ هـ)

أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي: النائب الثالث للإمام المهدي المنتظر عليه السلام في عصر الغيبة الصغرى، تولى النيابة الخاصة في سنة (٣٠٥هـ) واستمرت نيابته لواحد وعشرين عاماً حتى وافته المنية في سنة ٣٢٦ هـ.

وهو من أُسرة النوبختيّين الكبيرة، وكانت تربطه علاقات وطيدة بزعمائها ووجوهها وشيوخها ورؤسائها.

كان عالماً ربانياً، فقيهاً ومفتياً، متكلماً مناظراً، بليغاً فصيحاً، ثقة، جليل القدر والمنزلة، عظيم الجلالة والمهابة، ذا عقل وكياسة.

كان من المعاونين العشرة للنائب الثاني محمّد بن عثمان العمري في بغداد أثناء دورة نيابته، وكان وكيلاً له فيها، وكان الواسطة بينه وبين زعماء الشيعة ووجهائهم في نقل الإرشادات والتوجيهات والتعليمات الخاصة إليهم.

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٥٠٢، ح٢٩، الطوسي، الغيبة، ص٣٦٥، ح٣٣٣، الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٦٨، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥١.

(٢) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٦، ح٣٣٤، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٢، ح٤.

(٣) الحلي، جمال الدين، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ج٢، ص٣٢٥ – ٣٢٦ الرقم ٨٥٥، ابن الأثير، أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ، ج٥، ص٦٠.


مجلة تراث شاهرة
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



وكان يشرف على أملاكه سنين عديدة، وقد أوكل إليه في آخر أيّامه بعض أمور النيابة والوكالة كقبض الحقوق الشرعية، وقضاء حوائج المؤمنين حتى آلت إليه النيابة الخاصة بعد وفاة النائب الثاني بأمر من الحجة المنتظر، فكان محل ثقة الشيعة وتقديرهم.

روى الشيخ الطوسي عن الحسين بن إبراهيم، عن ابن نوح، عَن هِبَةِ الله بنِ مُحَمَّدٍ ابنِ بِنتِ أمِّ كُلثومٍ بِنتِ أبي جَعفَرٍ العَمرِيِّ، قالَت: حَدَّثَتني أُمُّ كُلثومٍ بِنتُ أبي جَعفَرٍ رضي الله عنه قالَت: «كانَ أبُو القاسِمِ الحُسَينُ بنُ روحٍ رضي الله عنه وَكيلاً لِأَبي جَعفَرٍ رضي الله عنه سِنينَ كَثيرَةٍ يَنظُرُ لَهُ في أملاكِهِ، ويُلقي بِأَسرارِهِ الرُّؤَساءَ مِنَ الشّيعَةِ، وكانَ خِصّيصاً بِهِ حَتّى أنَّهُ كانَ يُحَدِّثُهُ بِما يَجري بَينَهُ وبَينَ جَواريهِ لِقُربِهِ مِنهُ وأُنسِهِ.

قالَت: وكانَ يَدفَعُ إلَيهِ في كُلِّ شَهرٍ ثَلاثينَ ديناراً رِزقاً لَهُ، غَيرَ ما يَصِلُ إلَيهِ مِنَ الوُزَراءِ وَالرُّؤَساءِ مِنَ الشّيعَةِ؛ مِثلِ آلِ الفُراتِ وغَيرِهِم لِجاهِهِ ولِوَضعِهِ وجَلالَةِ مَحَلِّهِ عِندَهُم، فَحَصَلَ فى أنفُسِ الشّيعَةِ مُحَصَّلاً جَليلاً لِمَعرِفَتِهِم بِاختِصاصِ أبي إيّاهُ وتَوثيقِهِ عِندَهُم، ونَشرِ فَضلِهِ ودينِهِ وما كانَ يَحتَمِلُهُ مِن هذَا الأَمرِ. فَمُهِّدَت لَهُ الحالُ في طولِ حَياةِ أبي إلى أنِ انتَهَتِ الوَصِيَّةُ إلَيهِ بِالنَّصِّ عَلَيهِ، فَلَم يَختَلِف في أمرِهِ ولَم يَشُكَّ فيهِ أحَدٌ إلّا جاهِلٌ بِأَمرِ أبي أوَّلاً، مَعَ ما لَستُ أعلَمُ أنَّ أحَداً مِنَ الشّيعَةِ شَكَّ فيهِ، وقَد سَمِعتُ هذا مِن غَيرِ واحِدٍ مِن بَني نَوبَختَ رَحِمَهُمُ اللهُ، مِثلِ أبِي الحَسَنِ بنِ كِبرياءَ وغَيرِهِ»[1].

ولذا لم يشك أحد في نيابته بعد وفاة النائب الثاني محمد بن عثمان رغم وجود شخصيات معروفة بالإيمان القوي والعلم الغزير، وقريبة منه جداً، أمثال: أبو سهل النوبختي، وجعفر بن أحمد بن متيل، إلا أن علماء الشيعة ووجوههم وأتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام تلقوا نيابته بالرضا والقبول.

روى الشيخ الطوسي قال: قالَ: أبو عبدالله جعفر بن محمّد المدائني: «وقالَ مَشايِخُنا: كُنّا لا نَشُكُّ أنَّهُ إن كانَت كائِنَةٌ مِن أمرِ أبي جَعفَرٍ، لا يَقومُ مَقامَهُ إلّا جَعفَرُ بنُ أحمَدَ بنِ مَتّيلٍ أو أبوهُ؛ لِما رَأَينا مِنَ الخُصوصِيَّةِ بِهِ وكَثرَةِ كَينونَتِهِ في مَنزِلِهِ، حَتّى بَلَغَ أنَّهُ كانَ في آخِرِ عُمُرِهِ لا يَأكُلُ طَعاماً إلّا ما اصلِحَ في مَنزِلِ جَعفَرِ بنِ أحمَدَ

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٧٢، ح٣٤٣، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٥.

مجلة تراث شمارة
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



بنِ مَتّيلٍ وأَبيهِ بِسَبَبٍ وَقَعَ لَهُ، وكانَ طَعامُهُ الَّذي يَأكُلُهُ في مَنزِلِ جَعفَرٍ وأَبيهِ.

وكانَ أصحابُنا لا يَشُكّونَ إن كانَت حادِثَةٌ لَم تَكُنِ الوَصِيَّةُ إلّا إلَيهِ مِنَ الخُصوصِيَّةِ بِهِ، فَلَمّا كانَ عِندَ ذلِكَ ووَقَعَ الاختِيارُ عَلى أبِي القاسِمِ، سَلَّموا ولَم يُنكِروا، وكانوا مَعَهُ وبَينَ يَدَيهِ كَما كانوا مَعَ أبي جَعفَرٍ ﷺ، ولَم يَزَل جَعفَرُ بنُ أحمَدَ بنِ مَتّيلٍ في جُملَةِ أبِي القاسِمِ ﷺ وبَينَ يَدَيهِ، كَتَصَرُّفِهِ بَينَ يَدَي أبي جَعفَرٍ العَمرِيِّ إلى أن ماتَ ﷺ، فَكُلُّ مَن طَعَنَ عَلى أبِي القاسِمِ فَقَد طَعَنَ عَلى أبي جَعفَرٍ، وطَعَنَ عَلَى الحُجَّةِ صَلَواتُ اللهِ عَلَيهِ»[1].

## النص على نيابته

نصّ النائب الثاني محمّد بن عثمان العمري على نيابة الحسين بن روح بعد وفاته بأمر الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، ويدل عليه ما رواه الشيخ الطوسي بسند صحيح: عَن أبي مُحَمَّدٍ هارونَ بنِ موسى، قالَ: أخبَرَني أبو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بنُ هَمّامٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وأَرضاهُ، أنَّ أبا جَعفَرٍ مُحَمَّدَ بنَ عُثمانَ العَمرِيَّ قَدَّسَ اللهُ روحَهُ جَمَعَنا قَبلَ مَوتِهِ وكُنّا وُجوهَ الشّيعَةِ وشُيوخَها، فَقالَ لَنا: «إن حَدَثَ عَلَيَّ حَدَثُ المَوتِ، فَالأَمرُ إلى أبِي القاسِمِ الحُسَينِ بنِ روحٍ النَّوبَختِيِّ، فَقَد أُمِرتُ أن أجعَلَهُ في مَوضِعي بَعدي، فَارجِعوا إلَيهِ وعَوِّلوا في أُمورِكُم عَلَيهِ»[2].

وروى الشيخ الطوسي أيضاً، قال: أخبَرَني الحُسَينُ بنُ إبراهيمَ عَنِ ابنِ نوحٍ، عَن أبي نَصرٍ هِبَةِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ، قالَ: حَدَّثَني خالي أبو إبراهيمَ جَعفَرُ بنُ أحمَدَ النَّوبَختِيُّ، قالَ: قالَ لي أبي أحمَدُ بنُ إبراهيمَ وعَمّي أبوجَعفَرٍ عَبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ وجَماعَةٌ مِن أهلِنا يَعني بَني نَوبَختَ: أنَّ أباجَعفَرٍ العَمرِيَّ لَمّا اشتَدَّت حالُهُ اجتَمَعَ جَماعَةٌ مِن وُجوهِ الشّيعَةِ، مِنهُم أبو عَلِيِّ بنِ هَمّامٍ، وأَبو عَبدِ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ الكاتِبُ، وأَبو عَبدِ اللهِ الباقَطانِيُّ، وأَبو سَهلٍ إسماعيلُ بنُ عَلِيٍّ النَّوبَختِيُّ، وأَبو عَبدِ اللهِ بنُ الوَجناءِ وغَيرُهُم مِنَ الوُجوهِ وَالأَكابِرِ، فَدَخَلوا عَلى أبي جَعفَرٍ ﷺ فَقالوا لَهُ: إن حَدَثَ أمرٌ فَمَن يَكونُ مَكانَكَ؟

فَقالَ لَهُم: «هذا أبُو القاسِمِ الحُسَينُ بنُ روحِ بنِ أبي بَحرٍ النَّوبَختِيُّ، القائِمُ مَقامي، وَالسَّفيرُ بَينَكُم وبَينَ صاحِبِ الأَمرِ عليه السلام، وَالوَكيلُ لَهُ، وَالثِّقَةُ الأَمينُ؛ فَارجِعوا إلَيهِ في أُمورِكُم، وعَوِّلوا عَلَيهِ في مُهِمّاتِكُم،

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٩ - ٣٧٠، الرقم ٣٣٧.

(٢) الطوسي، الغيبة، ص٣٧١، ح٣٤١. وينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٤، ح٦.

فَبِذلِكَ أُمِرتُ وقَد بَلَّغتُ»[1].

وروى الشيخ الصدوق، قال: أخبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ مَتّيلٍ، عَن عَمِّهِ جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مَتّيلٍ، قالَ: لَمّا حَضَرَت أبا جَعفَرٍ مُحَمَّدَ بنَ عُثمانَ العَمرِيَّ السَّمّانَ رضي الله عنه الوَفاةُ، كُنتُ جالِساً عِندَ رَأسِهِ أُسائِلُهُ وأُحَدِّثُهُ، وأَبُو القاسِمُ الحُسَينُ بنُ روحٍ، فَالتَفَتَ إلَيَّ ثُمَّ قالَ لي: «قَد أُمِرتُ أن أُوصِيَ إلى أبِي القاسِمِ الحُسَينِ بنِ روحٍ».

قالَ: فَقُمتُ مِن عِندِ رَأسِهِ وأَخَذتُ بِيَدِ أبِي القاسِمِ وأَجلَستُهُ في مَكاني، وتَحَوَّلتُ عِندَ رِجلَيهِ[2].

وأثنى عليه الإمام المهدي عليه السلام ثناءً جميلاً، إذ روى الشيخ الطوسي ـ بسند صحيح ـ قال: أخبَرَني جَماعَةٌ، عَن أبِي العَبّاسِ بنِ نوحٍ، قالَ: وَجَدتُ بِخَطِّ مُحَمَّدِ بنِ نَفيسٍ فيما كَتَبَهُ بِالأَهوازِ أوَّلَ كِتابٍ وَرَدَ مِن أبِي القاسِمِ رضي الله عنه:

«نَعرِفُهُ عَرَّفَهُ اللهُ الخَيرَ كُلَّهُ ورِضوانَهُ وأَسعَدَهُ بِالتَّوفيقِ، وَقَفنا عَلى كِتابِهِ و[هُوَ][3] ثِقَتُنا بِما هُوَ عَلَيهِ، وإنَّهُ عِندَنا بِالمَنزِلَةِ وَالمَحَلِّ اللَّذَينِ يَسُرّانِهِ، زادَ اللهُ في إحسانِهِ إلَيهِ إنَّهُ وَلِيٌّ قَديرٌ، وَالحَمدُ للهِ لا شَريكَ لَهُ، وصَلَّى اللهُ عَلى رَسولِهِ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ تَسليماً كَثيراً»[4].

وكان معروفاً بالعقل والرشد والحكمة بين الخاصة والعامة، وشهد بفضله الموافق والمخالف، حتى أنّ العامّة كانت تعظّمه وتحترمه، وتشيد بفضله وشخصيته[5].

قالَ ابنُ نوحٍ: «وكانَ أبُو القاسِمِ رحمه الله مِن أعقَلِ النّاسِ عِندَ المُخالِفِ وَالمُوافِقِ ويَستَعمِلُ التَّقِيَّةَ»[6].

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه الشيخ الطوسي، قال: رَوى أبو نَصرٍ هِبَةُ الله بنُ مُحَمَّدٍ، قالَ: حَدَّثَني أبو عَبدِ الله بنُ غالِبٍ حَمُو أبِي الحَسَنِ بنِ أبِي الطَّيِّبِ،

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٧١، ح٣٤٢، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٥.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٥٠٣، ح٣٣، الطوسي، الغيبة، ص٣٧٠، ح٣٣٩، الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج٣، ص١١٢٠، ح٣٧، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٤، ح٥.

(٣) الزيادة مأخوذة من بحار الأنوار.

(٤) الطوسي، الغيبة، ص٣٧٢، ح٣٤٤. ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ج٥١، ص٣٥٦.

(٥) للمزيد ينظر: الذهبي، شمي الدين، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٢٢٣ وفيه: تواصف الناس عقله، وص ٢٢٤: له جلالة عجيبة.

(٦) الطوسي، الغيبة، ص٣٨٤، ذيل الرقم ٣٤٦.

قالَ: «ما رَأَيتُ مَن هُوَ أعقَلُ مِنَ الشَّيخِ أَبِي القاسِمِ الحُسَينِ بنِ روحٍ، ولَعَهدي بِهِ يَوماً في دارِ ابنِ يَسارٍ[١]، وكانَ لَهُ مَحَلٌّ عِندَ السَّيِّدِ[٢] وَالمُقتَدِرِ عَظيمٌ، وكانَتِ العامَّةُ أيضاً تُعَظِّمُهُ، وكانَ أَبُو القاسِمِ يَحضُرُ تَقِيَّةً وخَوفاً»[٣].

## منزلته العلميّة

عُرف الحسين بن روح بأنّه مفتي الشيعة[٤]، ويدل هذا اللقب العلمي والموقعية الدينية على منزلته العلمية الرفيعة عند كبار الفقهاء والعلماء.

وينسب إليه تأليف كتاب «التأديب»؛ وقد عرض كتابه على علماء قم للاطلاع عليه، وطلب رأيهم فيه، فأيّدوا ما في الكتاب إلّا مورداً واحداً، ويستدل على ذلك بما رواه الشيخ الطوسي -بسند صحيح- قال: أخبَرَنِي الحُسَينُ بنُ عُبَيدِ اللهِ، عَن أَبِي الحَسَنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ داودَ القُمِّيِّ، قالَ: حَدَّثَني سَلامَةُ بنُ مُحَمَّدٍ، قالَ: أنفَذَ الشَّيخُ الحُسَينُ بنُ روحٍ ﷺ كِتابَ التَّأديبِ إلى قُمَّ، وكَتَبَ إلى جَماعَةِ الفُقَهاءِ بِها وقالَ لَهُم: انظُروا في هذَا الكِتابِ وَانظُروا فيهِ شَيءٌ يُخالِفُكُم؟

فَكَتَبوا إلَيهِ: «أَنَّهُ كُلَّهُ صَحيحٌ، وما فيهِ شَيءٌ يُخالِفُ إلّا قَولُهُ: فِي الصّاعِ[٥] فِي الفِطرَةِ نِصفُ صاعٍ مِن طَعامٍ، وَالطَّعامُ عِندَنا مِثلُ الشَّعيرِ مِن كُلِّ واحِدٍ صاعٌ»[٦].

وممن نسب هذا الكتاب إليه هوالشيخ آغا بزرك الطهراني، إذ قال ما نصه: «كتابُ التَّأديب للشيخ أبي القاسم الحسين بن روح بن أبي بَحرٍ النوبختي، ثالث النُّوّاب الأربعة والوُكلاء الخواصّ للناحية المقدّسة في الغيبة الصغرى، المتوفّى سنة ٣٢٦ هـ»[٧].

---

(١) في بعض النسخ «ابن بشار» والظاهر أنه محمّد بن أبو القاسم بن محمّد بن بشار المتوفى سنة ٣٢٨. (هامش المصدر).

(٢) في بعض النسخ: «السيدة» وهي أمّ المتوكل.

(٣) الطوسي، الغيبة، ص٣٨٤، ح٣٤٧. وينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٦.

(٤) الذهبي، شمس الدين، تاريخ الإسلام، ج٢٤، ص١٩١، (حوادث سنة ٣٢٦ هـ). وينظر: الصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، ج١٢، ص٣٦٦. وينظر: العسقلاني، ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٢٨٣.

(٥) مقدار الصاع ثلاثة كيلو جرام تقريباً.

(٦) الطوسي، الغيبة، ص٣٩٠، ح٣٥٧. المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٩.

(٧) الطهراني، أغابزرك، الذريعة، ج٣، ص٢١٠، الرقم ٧٧٥.

واحتمل بعض العلماء أنّ هذا الكتاب ليس من تصنيف الحسين بن روح، بل لأحمد بن عبدالله بن مهران والمعروف بابن خانبة، والذي قال عنه النجاشي: «التأديب، وهو كتاب يوم وليلة، حسن جيد صحيح»[١]. لكن مجرد التشابه في عنوان الكتاب لا يدل على ذلك إلا أن تكون هناك قرائن أخرى، لأن تشابه العناوين في الكتب كثيرة، خصوصاً في القرون الأولى من تاريخ الإسلام.

وعلى كلّ حال، فإن تولي الحسين بن روح للنيابة الخاصة وبأمر من الإمام المهدي المنتظر يدل على مكانته العلمية المرموقة، وأنه متفوق على أقرانه إيماناً وعلماً، سواء كان هذا الكتاب من تصنيفه أم لا.

ومما يدل على منزلته العلمية أيضاً: مارواه المحدثون عنه من أخبار كثيرة: منها ما رواه الشيخ الطوسي عن جَمَاعَة، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّفْوَانِيِ[٢] قَالَ: حَدَّثَنِي الشَّيْخُ الْحُسَيْنُ بْنُ رَوْحٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ يَحْيَى بْنَ خَالِدٍ سَمَّ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام فِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ رُطَبَةً وَبِهَا مَاتَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ وَالْأَئِمَّةَ عليهم السلام مَا مَاتُوا إِلَّا بِالسَّيْفِ أَوِ السَّمِ، وَقَدْ ذُكِرَ عَنِ الرِّضَا عليه السلام أَنَّهُ سُمَّ، وَكَذَلِكَ وَلَدُهُ وَ وَلَدُ وَلَدِهِ»[٣].

وَسَأَلَهُ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِتُرْكٍ الْهَرَوِيِ[٤]: فَقَالَ لَهُ: كَمْ بَنَاتُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله؟

فَقَالَ أَرْبَعٌ.

قَالَ: فَأَيُّهُنَّ أَفْضَلُ؟

فَقَالَ: فَاطِمَةُ.

فَقَالَ: وَلِمَ صَارَتْ أَفْضَلَ وَكَانَتْ أَصْغَرَهُنَّ سِنّاً وَأَقَلَّهُنَّ صُحْبَةً لِرَسُولِ اللهِ صلّى الله عليه وآله وسلّم؟.

قَالَ: لِخَصْلَتَيْنِ خَصَّهَا اللهُ بِهِمَا تَطَوُّلاً عَلَيْهَا وَتَشْرِيفاً وَإِكْرَاماً لَهَا.

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهَا وَرِثَتْ رَسُولَ اللهِ

(١) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص٨٩، الرقم ٢٢٦.

(٢) قال النجاشيّ: محمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة بن صفوان بن مهران الجمال، مولى بني أسد، أبو عبد الله: شيخ الطائفة ثقة، فقيه. فاضل. وعنونه الشيخ في الفهرست وعدّ له عدّة كتب ثمّ قال: أخبرنا بها جماعة منهم الشريف أبو محمّد الحسن بن القاسم المحمّدي والشيخ المفيد، عنه. وذكره في رجاله فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام قائلا: محمّد بن أحمد... المعروف بالصفواني.

(٣) الطوسي، الغيبة، ص٣٨٧، الرقم ٣٥٢.

(٤) في المناقب: بذل الهروي وفي القاموس: بديل بن أحمد الهروي محدّث (القاموس: مادّة بدل).

صلى الله عليه وآله وسلم وَلَمْ يَرِثْ غَيْرُهَا مِنْ وُلْدِهِ.

وَالْأُخْرَى: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَبْقَى نَسْلَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله مِنْهَا وَلَمْ يُبْقِهِ مِنْ غَيْرِهَا وَلَمْ يُخَصِّصْهَا بِذَلِكَ إِلَّا لِفَضْلِ إِخْلَاصٍ عَرَفَهُ مِنْ نِيَّتِهَا.

قَالَ الْهَرَوِيُّ: فَمَا رَأَيْتُ أَحَداً تَكَلَّمَ وَأَجَابَ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَحْسَنَ وَلَا أَوْجَزَ مِنْ جَوَابِهِ[1].

وروى الشيخ الصدوق ـ بسند معتبر ـ قال: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ الطّالَقانِيُّ رضي الله عنه، قالَ: كُنتُ عِندَ الشَّيخِ أبِي القاسِمِ الحُسَينِ بنِ روحٍ قَدَّسَ اللهُ روحَهُ، مَعَ جَماعَةٍ فيهِم عَلِيُّ بنُ عيسَى القَصرِيُّ، فَقامَ إلَيهِ رَجُلٌ فَقالَ لَهُ: إنّي أُريدُ أن أسأَلَكَ عَن شَيءٍ، فَقالَ لَهُ: سَل عَمّا بَدا لَكَ.

فَقالَ الرَّجُلُ: أخبِرني عَنِ الحُسَينِ بنِ عَلِيٍّ عليه السلام: أهُوَ وَلِيُّ اللهِ؟

قالَ: نَعَم.

قالَ: أخبِرني، عَن قاتِلِهِ أهُوَ عَدُوُّ اللهِ؟

قالَ: نَعَم.

قالَ الرَّجُلُ: فَهَل يَجوزُ أن يُسَلِّطَ اللهُ عز وجل عَدُوَّهُ عَلى وَلِيِّهِ؟

فَقالَ لَهُ أبُوالقاسِمِ الحُسَينُ بنُ روحٍ قَدَّسَ اللهُ روحَهُ: افهَم عَنّي ما أقولُ لَكَ، اعلَم أنَّ اللهَ عز وجل لا يُخاطِبُ النّاسَ بِمُشاهَدَةِ العِيانِ ولا يُشافِهُهُم بِالكَلامِ، ولكِنَّهُ جَلَّ جَلالُهُ يَبعَثُ إلَيهِم رُسُلاً مِن أجناسِهِم وأصنافِهِم بَشَراً مِثلَهُم، ولَو بَعَثَ إلَيهِم رُسُلاً مِن غَيرِ صِنفِهِم وصُوَرِهِم لَنَفَروا عَنهُم ولَم يَقبَلوا مِنهُم، فَلَمّا جاؤُوهُم وكانوا مِن جِنسِهِم يَأكُلونَ الطَّعامَ ويَمشونَ فِي الأَسواقِ، قالوا لَهُم: أنتُم بَشَرٌ مِثلُنا ولا نَقبَلُ مِنكُم حَتّى تَأتونَنا بِشَيءٍ نَعجِزُ أن نَأتِيَ بِمِثلِهِ، فَنَعلَمَ أنَّكُم مَخصوصونَ دونَنا بِما لا نَقدِرُ عَلَيهِ، فَجَعَلَ اللهُ عز وجل لَهُمُ المُعجِزاتِ الَّتي يَعجِزُ الخَلقُ عَنها.

فَمِنهُم مَن جاءَ بِالطّوفانِ بَعدَ الإنذارِ وَالإعذارِ، فَغَرِقَ جَميعُ مَن طَغى وتَمَرَّدَ. ومِنهُم مَن أُلقِيَ فِي النّارِ فَكانَت بَرداً وسَلاماً. ومِنهُم مَن أخرَجَ مِنَ الحَجَرِ الصَّلدِ ناقَةً وأجرى مِن ضَرعِها لَبَناً. ومِنهُم مَن فَلَقَ لَهُ البَحرَ، وفَجَّرَ لَهُ مِنَ الحَجَرِ العُيونَ، وجَعَلَ لَهُ العَصَا اليابِسَةَ ثُعباناً تَلقَفُ ما يَأفِكونَ. ومِنهُم مَن أبرَأَ

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٨٨، الرقم ٣٥٣.


مجلة تراث شاهرة
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



الأَكمَهَ[١] وَالأَبرَصَ وأَحيَا المَوتى بِإِذنِ اللهِ، وأَنبَأَهُم بِما يَأكُلونَ وما يَدَّخِرونَ في بُيوتِهِم. ومِنهُم مَنِ انشَقَّ لَهُ القَمَرُ، وكَلَّمَتهُ البَهائِمُ مِثلُ البَعيرِ وَالذِّئبِ وغَيرِ ذلِكَ.

فَلَمّا أَتَوا بِمِثلِ ذلِكَ وعَجَزَ الخَلقُ عَن أمرِهِم وعَن أن يَأتوا بِمِثلِهِ، كانَ مِن تَقديرِ اللهِ عز وجل ولُطفِهِ بِعِبادِهِ وحِكمَتِهِ أن جَعَلَ أنبياءَهُ عليهم السلام مَعَ هذِهِ القُدرَةِ وَالمُعجِزاتِ في حالَةٍ غالِبينَ وفي أُخرى مَغلوبينَ، وفي حالٍ قاهِرينَ وفي أُخرى مَقهورينَ، ولَو جَعَلَهُم اللهُ عز وجل في جَميعِ أحوالِهِم غالِبينَ وقاهِرينَ ولَم يَبتَلِهِم ولَم يَمتَحِنهُم، لَاتَّخَذَهُمُ النّاسُ آلِهَةً مِن دونِ اللهِ عز وجل، ولَما عُرِفَ فَضلُ صَبرِهِم عَلَى البَلاءِ وَالمِحَنِ وَالاختِبارِ.

ولكِنَّهُ عزّ وجلّ جَعَلَ أحوالَهُم في ذلِكَ كَأَحوالِ غَيرِهِم، لِيَكونوا في حالِ المِحنَةِ وَالبَلوى صابِرينَ، وفي حالِ العافِيَةِ وَالظُّهورِ عَلَى الأَعداءِ شاكِرينَ، ويَكونوا في جَميعِ أحوالِهِم مُتَواضِعينَ غَيرَ شامِخينَ ولا مُتَجَبِّرينَ، ولِيَعلَمَ العِبادُ أنَّ لَهُم عليهم السلام إلهاً هُوَ خالِقُهُم ومُدَبِّرُهُم فَيَعبُدوهُ ويُطيعوا رُسُلَهُ، وتَكونَ حُجَّةُ اللهِ ثابِتَةً عَلى مَن تَجاوَزَ الحَدَّ فيهِم وَادَّعى لَهُمُ الرُّبوبِيَّةَ، أو عانَدَ أو خالَفَ وعَصى وجَحَدَ بِما أَتَت بِهِ الرُّسُلُ وَالأَنبياءُ عليهم السلام؛ لِيَهلِكَ مَن هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ ويَحيى مَن حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ.

(١) الأكمَهُ: هو الذي يولد أعمى. ينظر: الطريحي، مجمع البحرين، ج٣، ص١٥٩٦ «كمه».

قالَ مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ رضي الله عنه: فَعُدتُ إلَى الشَّيخِ أبِي القاسِمِ بنِ روحٍ قَدَّسَ اللهُ روحَهُ مِنَ الغَدِ وأَنَا أقولُ في نَفسي: أَتَراهُ ذَكَرَ ما ذَكَرَ لَنا يَومَ أمسِ مِن عِندِ نَفسِهِ؟!

فَابتَدَأَني فَقالَ لي: يا مُحَمَّدَ بنَ إبراهيمَ، لَأَن أخِرَّ مِنَ السَّماءِ فَتُخَطِّفَنِي الطَّيرُ أو تَهوي بِيَ الرِّيحُ في مَكانٍ سَحيقٍ، أحَبُّ إلَيَّ مِن أن أقولَ في دينِ اللهِ عز وجل بِرَأيي أو مِن عِندِ نَفسي، بَل ذلِكَ عَنِ الأَصلِ ومَسموعٌ عَنِ الحُجَّةِ صَلَواتُ اللهِ عَلَيهِ وسَلامُهُ[٢].

## من روى عنه

روى عنه وسمع منه جماعة، منهم: محمد بن أحمد بن عبد الله الصفواني، وأبو عبد الله الحسين بن علي بن سفيان البزوفري، وأحمد بن إبراهيم النوبختي،

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٥٠٧، ح٣٧. الصدوق، علل الشرائع، ص٢٤١، ح١. الطوسي، الغيبة، ص٣٢٤، ح٢٧٣. وينظر: الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٥٤٦، ح٣٤٦. وينظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج٤٤، ص٢٧٣، ح١.

وأبو الحسن الإيادي، وعلي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (والد الشيخ الصدوق)، وآخرون[١].

## الحوادث التاريخية في زمن نيابته

مرّت السنوات الأولى من نيابة الحسين بن روح بهدوء، ولا سيما في زمن وزارة آل فرات للعبّاسيين، ولكن بعد عزلهم واعتقالهم بتهمة التعاون مع القرامطة سنة (٣١٢ هـ)[٢] وقعت عدّة حوادث أدّت إلى اختفاء الحسين بن روح ثمّ حبسه[٣]؛ إذ أُودع في السجن لمدة خمس سنوات خلال السنوات (٣١٢-٣١٧/هـ)، وفي ذلك الوقت حاد عن الصواب أحدُ أقرب المقرّبين إليه، وهو محمّد بن عليّ الشلمغاني، فادّعى النيابة وأنكر نيابة الحسين بن روح[٤]، وتعدّ ضلالته وبخاصّة في أيّام اعتقال ابن روح من أخطر الحوادث التي تعرّض لها نظام النيابة الخاصة عن الإمام المهدي المنتظر.

وبعد قيام الجيش العباسي بانقلابٍ على المقتدر العبّاسي سنة (٣١٧ هـ) أُلقي هو في السجن وأُطلق سراح المعتقلين القدماء[٥]؛ ومنهم الحسين بن روح الذي استعاد قدرته ومنزلته السابقتين حينما قوي نفوذ بعض المنتمين لأُسرة النوبختي في الجيش وفي البلاط العبّاسي[٦].

يعتبر الحسين بن روح من أهمّ الشخصيات العلمية البارزة في زمانه وأكملهم عقلاً وأكثرهم حكمة ورشداً بتصريح المخالفين والموافقين، وله تقدير واحترام كبيرين بين عامّة الناس وحتّى في داخل البلاط العباسي[٧]؛ لما تميز به من مداراة ومجاملة وكياسة في تعامله مع علماء وأصحاب المذاهب الإسلامية الأخرى حتى أصبح معظماً ومحترماً عند

---

(١) السبحاني، جعفر، معجم طبقات المتكلمين، ج ٢، ص٩٧، الرقم ١٢٣.

(٢) ينظر: ابن مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٢٠- ١٢٧.

(٣) الذهبي، شمس الدين، تاريخ الإسلام، ج٢٥، ص١٩٠.

(٤) الطبري الإمامي، محمد بن جرير بن رستم، دلائل الإمامة، ص١٢٢.

(٥) الذهبي، شمس الدين، تاريخ الإسلام، ج٥، ص١٩١.

(٦) ينظر: فقيد، دانشمند، خاندان نوبختي، ص١٨١- ١٩٣.

(٧) ينظر: الذهبي، شمس الدين، تاريخ الإسلام، ج ٢٥، ص١٩١. الريشهري، محمد، موسوعة الإمام المهدي في الكتاب والسنة والتاريخ، ج٢، ص٣٧٦ – ٣٧٧ (بتصرف قليل).

كافة المسلمين.

### وفاته

توفّي الحسين بن نوح النوبختي في شعبان سنة (٣٢٦ هـ) بعد ٢١ عاماً من النيابة الخاصّة بالإمام المهديّ عليه السلام، ودُفن في مقبرة النوبختيّين ببغداد.

ويدل على ذلك ما روه الشيخ الطوسي، قال: أخبَرَني الحُسَينُ بنُ إبراهيمَ، عَن أبِي العَبّاسِ أحمَدَ بنِ عَلِيِّ بنِ نوحٍ، عَن أبي نَصرٍ هِبَةِ الله بنِ مُحَمَّدٍ الكاتِبِ ابنِ بِنتِ أُمِّ كُلثوم بِنتِ أبي جَعفَرٍ العَمرِيِّ رضي الله عنه، أنَّ قَبرَ أبِي القاسِمِ الحُسَينِ بنِ روحٍ فِي النَّوبَختِيَّةِ، فِي الدَّربِ الَّذي كانَت فيهِ دارُ عَلِيِّ بنِ أحمَدَ النَّوبَختِيِّ النّافِذِ إلَى التَّلِّ، وإلَى الدَّربِ الآخَرِ وإلى قَنطَرَةِ الشَّوكِ رضي الله عنه.

قالَ: وقالَ لي أبونَصرٍ: ماتَ أبُوالقاسِمِ الحُسَينُ بنُ روحٍ رضي الله عنه في شَعبانَ سَنَةَ سِتٍّ وعِشرينَ وثَلاثِمِئَةٍ، وقَد رَوَيتُ عَنهُ أخباراً كَثيرَةً[1].

وأوصى قبل وفاته بأن النائب الخاص بعده للإمام المهدي المنتظر هو عليّ بن محمّد السمري بأمر الإمام عليه السلام، ليكون هو النائب الرابع من نواب الحجة عليه السلام، ويستدل على ذلك بما رواه الشيخ الطوسي ـ بسند صحيح ـ قال: أخبَرَني مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ النُّعمانِ وَالحُسَينُ بنُ عُبَيدِالله، عَن أبي عَبدِ الله مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ الصَّفوانِيِّ، قالَ: «أوصَى الشَّيخُ أبُو القاسِمِ رضي الله عنه إلى أبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيِّ رضي الله عنه، فَقامَ بِما كانَ إلى أبِي القاسِمِ»[2].

### النّائِبُ الرّابِعُ: عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُ (ت ٣٢٩ هـ)

أبو الحسن عليّ بن محمّد السَّمُري: كان آخر السفراء والنواب الأربعة للإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، وبموته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة انتهت فترة الغيبة الصغرى وبدأت الغيبة الكبرى.

كان عالماً ربانياً، فقيهاً كبيراً، جليل القدر والمنزلة، وممن حازوا شرف توثيق الأئمة لهم، وأمروا شيعتهم بالرجوع إليهم.

وقد أوصى النائب الثالث الحسين بن روح بتنصيبه كنائب خاص للإمام المهدي من بعده، وأما هو فلم يوصِ لأحد من بعده بأمر من الإمام المهدي عليه السلام، فقد روى الشيخ الطوسي ـ بسند صحيح ـ قال:

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٨٦، ح٣٥٠، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٥٧.

(٢) الطوسي، الغيبة، ص٣٩٤، ح٣٦٣. المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٦٠.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



أخبَرَني مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ النُّعمانِ وَالحُسَينُ بنُ عُبَيدِ الله، عَن أبي عَبدِ الله مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ الصَّفوانِيِّ، قالَ: «أوصَى الشَّيخُ أبُو القاسِمِ رضي الله عنه إلى أبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيِّ رضي الله عنه، فَقامَ بِما كانَ إلى أبِي القاسِمِ.

فَلَمّا حَضَرَتهُ الوَفاةُ حَضَرَتِ الشّيعَةُ عِندَهُ، وسَأَلَتهُ عَنِ المُوَكَّلِ بَعدَهُ ولِمَن يَقومُ مَقامَهُ، فَلَم يُظهِر شَيئاً مِن ذلِكَ، وذَكَرَ أنَّهُ لَم يُؤمَر بِأَن يوصِيَ إلى أحَدٍ بَعدَهُ في هذَا الشَّأنِ»[1].

## وفاته

توفّي عليّ بن محمّد السَّمُري في الخامس عشر من شهر شعبان سنة (٣٢٩ هـ) بعد ثلاث سنوات من توليه لمهام النيابة الخاصة، ودُفن في بغداد بالقرب من مسجد براثا.

وقد علم بموعد رحيله قبل ستّة أيّام من وفاته، إذ صدَرَ توقيعٌ من الإمام عجل الله فرجه الشريف يخبره عن موته في اليوم السادس؛ كما أخبر التوقيع أيضاً بأنّه لا نائب خاصّ بعده، وأنّ زمن الغيبة الكبرى يبدأ بعد وفاته.

ويدل على ذلك ما رواه الشيخ الصدوق، إذ قال: حَدَّثَنا أبو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ أحمَدَ المُكَتِّبُ قالَ: كُنتُ بِمَدينَةِ السَّلامِ فِي السَّنَةِ الَّتي تُوُفِّيَ فيهَا الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُّ - قَدَّسَ اللهُ روحَهُ- فَحَضَرتُهُ قَبلَ وَفاتِهِ بِأَيّامٍ، فَأَخرَجَ إلَى النّاسِ تَوقيعاً نُسخَتُهُ:

«بِسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ، يا عَلِيَّ بنَ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيَّ، أعظَمَ اللهُ أجرَ إخوانِكَ فيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ ما بَينَكَ وبَينَ سِتَّةِ أيّامٍ، فَاجمَع أمرَكَ ولا توصِ إلى أحَدٍ يَقومُ مَقامَكَ بَعدَ وَفاتِكَ، فَقَد وَقَعَتِ الغَيبَةُ الثّانِيَةُ[2] فَلا ظُهورَ إلاّ بَعدَ إذنِ الله عز وجل، وذلِكَ بَعدَ طولِ الأَمَدِ وقَسوَةِ القُلوبِ، وَامتِلاءِ الأَرضِ جَوراً، وسَيَأتي شيعَتي مَن يَدَّعِي المُشاهَدَةَ، ألا فَمَنِ ادَّعَى المُشاهَدَةَ قَبلَ خُروجِ السُّفيانِيِّ وَالصَّيحَةِ فَهُوَ كاذِبٌ مُفتَرٍ، ولا حَولَ ولا قُوَّةَ إلّا بِالله العَلِيِّ العَظيمِ».

قالَ: فَنَسَخنا هذَا التَّوقيعَ وخَرَجنا مِن عِندِهِ، فَلَمّا كانَ اليَومُ السّادِسُ عُدنا إلَيهِ وهُوَ يَجودُ بِنَفسِهِ، فَقيلَ لَهُ: مَن وَصِيُّكَ مِن بَعدِكَ؟

فَقالَ: لله أمرٌ هُوَ بالِغُهُ.

ومَضى رضي الله عنه، فَهذا آخِرُ كَلامٍ سُمِعَ

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣٩٤، ح٣٦٣. المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٦٠.

(٢) في بعض المصادر الأخرى: «التامّة» بدل «الثانية».

مِنهُ[1].

وبذلك انتهت النيابة الخاصة، وفترة الغيبة الصغرى، لتبدأ مرحلة الغيبة الكبرى، ويحل مكان النواب الخاصون للإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف النواب العامون عنه، وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى.

## ادعاء النيابة الخاصة في عصر الغيبة الكبرى

يستفاد من التوقيع السابق كذب من يدعي السفارة والنيابة الخاصة في عصر الغيبة الكبرى، أو الزعم بأنه باب الإمام الخاص، أو يزعم تكليف الإمام له ببعض التكاليف وتبليغها للناس؛ وأن كل ادعاء بالنيابة الخاصة بعد السفراء الأربعة تعتبر دعوة كاذبة وباطلة، وصاحبها كاذب ومخادع وضال ومضل ومنحرف.

إذ ورد في التوقيع أن كل من ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر؛ فكما ورد: «وسَيَأتي شيعَتي مَن يَدَّعِي المُشاهَدَةَ، ألا فَمَنِ ادَّعَى المُشاهَدَةَ قَبلَ خُروجِ السُّفيانِيِّ وَالصَّيحَةِ فَهُوَ كاذِبٌ مُفتَرٍ»[2] والمقصود بالمشاهدة ادعاء النيابة الخاصة كما فسرها كثير من العلماء المحققين؛ وليس نفي إمكانية التشرف بلقاء الإمام المهدي ورؤيته؛ فلا يوجد ما يمنع عن ذلك شرعاً وعقلاً.

وأما ما نراه قديماً وحديثاً من تكاثر أدعياء المهدوية الشخصية، وادعاء أنه الإمام المهدي المنتظر، أو نائبه الخاص؛ فالهدف من ذلك تحقيق أهداف مادية ووجاهية واجتماعية، وربما سياسية كما في البابية والبهائية.

وأما الفقهاء العدول فهم نواب

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٥١٦، ح٤٤، الطوسي، الغيبة، ص٣٩٥، ح٣٦٥، الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٥٥٥، ح٣٤٩، الطوسي، أبو جعفر محمد بن علي، الثاقب في المناقب، ص٦٠٣، ح٥٥١، الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٦٠، الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج٣، ص١١٢٨، ح٤٦، البياضي، علي بن يونس، الصراط المستقيم، ج٢، ص٢٣٦، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٦٠، ح٧.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٥١٦، ح٤٤، الطوسي، الغيبة، ص٣٩٥، ح٣٦٥، الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٥٥٥ ،ح ٣٤٩، الطوسي، أبو جعفر محمد، الثاقب في المناقب، ص٦٠٣، ح٥٥١، الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٦٠، الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج٣، ص١١٢٨ ،ح ٤٦، البياضي، علي بن يونس، الصراط المستقيم، ج٢، ص٢٣٦، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٦٠، ح٧.

عامون للإمام المهدي المنتظر، كما نعتقد بأن الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف حيّ وحاضر بيننا وإن كنا لا نراه بعيوننا؛ لكنه حاضر في كل قضايانا، إذ يقول عليه السلام في رعاية حال شيعته في زمن الغيبة: «إنّا غَيرُ مُهمِلينَ لِمُراعاتِكُم، ولا ناسِينَ لِذِكرِكُم، ولَولا ذلِكَ لَنَزَلَ بِكُمُ اللَّأواءُ[١] وَاصطَلَمَكُمُ[٢] الأَعداءُ، فَاتَّقُوا اللهَ جَلَّ جَلالُهُ»[٣].

وعلينا نحن كمؤمنين أن نكون حاضرين في غيبته بإتيان الأعمال الصالحة، والقيام بما يرضي إمام العصر والزمان؛ وأن نتفاعل مع إمام العصر والزمان عاطفياً ووجدانياً، وندعو له بالفرج، وأن نتوقع ظهوره في كل وقت، ونستعد نفسياً وذهنياً وعملياً لخروجه المبارك، ونعمل بمتطلبات الانتظار الإيجابي.

ويعتقد المسلمون بكافة مذاهبهم ومدارسهم الدينية بخروج المهدي المنتظر في آخر الزمان ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، وأن الاختلاف في التفاصيل لا يغير من هذه الحقيقة شيئاً.

## المبحث الثاني

## وكلاء الإمام المهدي في الغيبة الصغرى

كان للإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وكلاء ثقات في بعض البلدان والأقاليم الإسلامية غير السفراء والنواب الأربعة، وكانوا حلقة الوصل بين الإمام والشيعة في مختلف المجتمعات المؤمنة، وكان هؤلاء الوكلاءعلى صلة وثيقة بالسفراء الأربعة، وفي بعض الحالات كانوا يراسلون الإمام المهدي عليه السلام بصورة مباشرة؛ وفي معظم الأحيان كانوا يراجعون النواب والسفراء الأربعة في مختلف المسائل والأسئلة الموجّهة إليهم، وكانت ترد عليهم التوقيعات الشريفة من قبلهم.

وقد أشار الشيخ الطوسي إلى ذلك بقوله: «قَد كانَ في زَمانِ السُّفَراءِ المَحمودينَ أقوامٌ ثِقاتٌ تَرِدُ عَلَيهِمُ التَّوقيعاتُ مِن قِبَلِ المَنصوبينَ لِلسَّفارَةِ من الأصل»[٤].

والمراد بالأصل هنا هو الإمام الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

---

(١) اللَّأْواءُ: الشِّدَّةُ وضيق المعيشة للمزيد من التفصيل ينظر: الجزري، النهاية في غريب الحديث والاثر، ج ٤، ص٢٢١«الأواء».

(٢) الاصطلامُ: افتعال من الصلم: وهو القطع الجزري، النهاية في غريب الحديث والاثر، ج٣ ص٤٩«صلم».

(٣) الطبرسي، الاحتجاج، ج ٢، ص٥٩٦، ح٣٥٩، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٣، ص١٧٤، ح٧.

(٤) الطوسي، الغيبة، ص٤١٥، ح٣٩١، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٦٢، ح١٠.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



ونشير إلى أبرز هؤلاء الوكلاء الثقات، والأجلّاء الأمناء، المأمونين على الدين والدنيا؛ وقد ذكر بعضهم الشيخ الصدوق، وذكر بعضهم الشيخ الطوسي، وذكر بعضهم السيّد ابن طاووس، كما ذكروا في بعض الكتب الرجالية، ومنهم:

**١- أحمد بن إسحاق بن عبدالله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري:**

كان من كبار مشايخ القميين وأوثقهم، ومن عيون الشيعة ووجهائهم، وكان محدّثاً ثقةً، جليل القدر والمنزلة والشأن.

أدرك أربعة من الأئمة الأطهار: الجواد، والهادي، والعسكري، وتشرف بلقاء صاحب العصر والزمان، وكان وكيلاً عنه، كما كان وكيلاً لأبيه من قبله، وممّن تصدر إليه التوقيعات من الناحية المقدسة.

قال الطبري الإمامي: «كان أحمد بن إسحاق القمّي الأشعري رضي الله عنه الشيخ الصدوق، وكيل أبي محمّد عليه السلام، فلمّا مضى أبو محمّد عليه السلام إلى كرامة الله (عزّ وجلّ) أقام على وكالته مع مولانا صاحب الزمان (صلوات الله عليه) تخرج إليه توقيعاته، ويحمل إليه الأموال من سائر النواحي التي فيها موالي مولانا، فتسلّمها[١]»[٢].

وقال العلامة الحلي: «أبو عليّ القمّي، ثقة، كان وافد القمّيّين، روى عن أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليهما السلام، وكان خاصّة أبي محمّد عليه السلام، وهو شيخ القمّيّين، رأى صاحب الزمان عليه السلام»[٣].

وقال الشيخ النجاشي: «كان وافد القميين، وروى عن أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليهما السلام، وكان خاصة أبي محمد عليه السلام»[٤].

وذكره الشيخ الطوسي في الفهرست قائلاً: «كان كبير القدر، وكان من خواصّ أبي محمّد عليه السلام، ورأى صاحب الزمان عليه السلام، وهو شيخ القمّيّين ووافدهم»[٥].

ورد مدحه وتوثيقه من الناحية المقدسة، إذ روى الشيخ الطوسي عن أَحْمَد بْن إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ، قَالَ: كُنْتُ وَأَحْمَدَ بْنَ

---

(١) في بعض المصادر: فيتسلّمها.

(٢) الطبري الإمامي، دلائل الإمامة، ص٥٠٣.

(٣) الحلي، جمال الدين، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ج١، ص١٩٠، الرقم ٧٣.

(٤) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص٨٨، الرقم ٢٢٥.

(٥) الطوسي، الفهرست، ص٦٥ -٦٦، الرقم ٧٨.

أَبِي عَبْدِ الله بِالْعَسْكَرِ، فَوَرَدَ عَلَيْنَا رَسُولٌ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ فَقَالَ: «أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَشْعَرِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمَدَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ الْيَسَعِ ثِقَاتٌ»(١).

وما رواه الكشّي عن مُحَمَّد بْن مَسْعُودٍ، قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله الْبَرْقِيُّ بِالْعَسْكَرِ، فَوَرَدَ عَلَيْنَا رَسُولٌ مِنَ الرَّجُلِ(٢) فَقَالَ لَنَا: «الْغَائِبُ الْعَلِيلُ ثِقَةٌ، وَأَيُّوبُ بْنُ نُوحٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَمْزَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ثِقَاتٌ جَمِيعاً»(٣).

**مؤلفاته**

له كتب، وهي:

١) علل الصوم، كبير.

٢) مسائل الرجال لأبي الحسن الثالث جمعه(٤).

٣) علل الصلاة، كبير(٥).

روى عن: بكر بن محمد الأزدي، وسعدان بن مسلم، وعبد الله بن ميمون.

روى عنه: عبد الله بن جعفر الحميري، والحسين بن محمد بن عامر(٦).

**٢- إبراهيم بن مهزيار:**

قال عنه الشيخ النجاشي: «إبراهيم بن مهزيار: أبو إسحاق الأهوازي، له كتاب البشارات»(٧).

واعتبره ابن داود الحلي من الممدوحين(٨).

وروى الكشي: عن أَحْمَد بْن عَلِيِّ بْنِ كُلْثُومٍ السَّرَخْسِيُّ، وَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ(٩)، وَكَانَ مَأْمُوناً عَلَى الْحَدِيثِ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ قَالَ: إِنَّ أَبِي لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ دَفَعَ إِلَيَّ مَالاً وَأَعْطَانِي عَلَامَةً، وَلَمْ يَعْلَمْ بِتِلْكَ الْعَلَامَةِ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ مَنْ أَتَاكَ بِهَذِهِ الْعَلَامَةِ فَادْفَعْ إِلَيْهِ

---

(١) الطوسي، الغيبة، ص٤١٧، ح٣٩٥.

(٢) المراد به هو أبو الحسن العسكريّ عليه السلام.

(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، أختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، ص٦٠٠، ح١٠٥٣.

(٤) الطوسي، محمد بن الحسن، أختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، ص٨٨، الرقم ٢٢٥.

(٥) الطوسي، الفهرست، ص٦٥ -٦٦، الرقم ٧٨.

(٦) السبحاني، جعفر، موسوعة طبقات الفقهاء، ج٣، ص٥٩، الرقم ٧٦٤.

(٧) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص١٨، رقم ١٧.

(٨) الحلي، محمد بن الحسن، رجال ابن داوود، ص٣٤، رقم ٣٩.

(٩) يعنى الغلاة.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



المَالَ!

قَالَ: فَخَرَجْتُ إِلَى بَغْدَادَ وَنَزَلْتُ فِي خَانٍ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الثَّانِي إِذْ جَاءَ شَيْخٌ وَدَقَّ الْبَابَ، فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ انْظُرْ مَنْ هَذَا!

فَقَالَ: شَيْخٌ بِالْبَابِ.

فَقُلْتُ: ادْخُلْ! فَدَخَلَ وَجَلَسَ.

فَقَالَ: أَنَا الْعَمْرِيُّ، هَاتِ الْمَالَ الَّذِي عِنْدَكَ وَهُوَ كَذَا وَكَذَا وَمَعَهُ الْعَلَامَةُ!

قَالَ: فَدَفَعْتُ إِلَيْهِ الْمَالَ[١].

وكان وكيلاً لصاحب العصر والزمان، إذ عدّه ابن طاووس في ربيع الشيعة من سفراء الصاحب عليه السلام والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الاثنا عشريّة فيهم[٢].

**٣- إبراهيم بن محمّد بن يحيى الهمداني:**

من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام، وكيل الناحية، كان حجّ أربعين حجّة؛ قاله في الخلاصة[٣].

وقد وثّقه الكشّي في ترجمة أحمد بن إسحاق، وروى توكيله وجلالة قدره في توقيع، كما مرّ في الحديث المتقدم[٤].

**٤- جعفر بن سهيل الصيقل:**

كان وكيلاً لصاحب العصر والزمان عليه السلام.

قال الشيخ الطوسي والعلامة الحلي: «من أصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام، وكيل أبي الحسن وأبي محمّد وصاحب الدار عليهم السلام»[٥].

وقال الشيخ المامقاني: «ونحن نبني على جلالة الرجل ووثاقته لوكالته عن الأئمّة الثلاثة عليهم السلام»[٦].

وقال السيد علي البروجردي: «وكونه وكيلاً لأُولي الأمر الأطهار عليهم السلام يدل على الوثاقة والجلالة كما لا يخفى»[٧].

**٥- حاجز بن يزيد الوشاء:**

كان وكيلاً للناحية المقدسة في

(١) الطوسي، محمد بن الحسن، أختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، ص٥٧٧، رقم ١٠١٥.

(٢) الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٥٩.

(٣) الحلي، حسين بن كمال الدين، زبدة الأقوال في خلاصة الرجال، ص٢٧، الرقم ٥٥، وينظر: الحلي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال، ج١، ص١٤٩، الرقم ٢٣.

(٤) الطوسي، محمد بن الحسن، أختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، ص٦٠٠، الرقم ١٠٥٣.

(٥) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، رجال الطوسي، ص٣٩٨، الرقم ٥٨٣٣. الحلي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال، ج١، ص٢٧٨، الرقم ١٨٧.

(٦) المامقاني، عبدالله بن محمد، تنقيح المقال في علم الرجال، ج١٥، ص١٧٠، الرقم ٣٨٨٧.

(٧) البروجردي، علي، طرائف المقال، ج١، ص٢٢٩، الرقم ١٤٠٧.

بغداد. قال ابن طاووس في ربيع الشيعة: «إنّه من وكلاء الناحية»[١]. وعلى رأي السيد الخوئي: «لم يثبت؛ وأن الوكالة لا تلازم الوثاقة»[٢]؛ وهو محل خلاف بين العلماء.

وقال النمازي الشاهرودي: «وكيل الناحية المقدسة، ثقة جليل على الأقوى»[٣].

ورد ما يدل على مدحه ووثاقته، ومنها ما رواه الشيخ الكليني بسنده: عن عَلِيّ بن مُحَمَّدٍ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَبدِ الحَمِيدِ، قالَ: شَكَكتُ في أمرِ حاجِزٍ، فَجَمَعتُ شَيئاً ثُمَّ صِرتُ إلَى العَسكَرِ، فَخَرَجَ إلَيَّ: «لَيسَ فينا شَكٌّ ولا فيمَن يَقومُ مَقامَنا بِأَمرِنا، رُدَّ ما مَعَكَ إلى حاجِزِ بنِ يَزيدَ»[٤].

وروى الشيخ الصدوق، قال: حَدَّثَنِي العاصِمِيُّ قالَ: إنَّ رَجُلاً تَفَكَّرَ في رَجُلٍ يوصِلُ إلَيهِ ما وَجَبَ لِلغَرِيمِ[٥] عليه السلام، وضاقَ بِهِ صَدرُهُ، فَسَمِعَ هاتِفاً يَهتِفُ بِهِ: «أوصِل ما مَعَكَ إلى حاجِزٍ».

قالَ: وخَرَجَ أبو مُحَمَّدٍ السَّرَوِيُّ إلى سُرَّ مَن رَأى ومَعَهُ مالٌ، فَخَرَجَ إلَيهِ ابتِداءً:

---

(١) الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٦٤ و٢٦٥.

(٢) الخوئي، السيد أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج٥، ص١٦٠، الرقم ٢٤٤٥.

(٣) الشاهرودي، الشيخ علي النمازي، مستدركات علم رجال الحديث، ج٢، ص٢٥٥، الرقم ٢٩٩٩.

(٤) الكليني، الكافي، ج١، ص٥٢١، ح١٤، المفيد، الإرشاد، ج٢، ص٣٦١ الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٦٤، الاربلي، كشف الغمّة، ج٣، ص٢٤٣، البياضي، علي بن يونس، الصراط المستقيم، ج٢، ص٢٤٧، ح٨، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٣٤.

(٥) الغريم: مَن له الدَّين. والمراد به صاحب الزمان عليه السلام، مجمع البحرين: ج٢ ص٣٧٧.
قال الشيخ المفيد رحمه الله: «وهذا رمز كانت الشيعة تعرفه قديماً بينها، ويكون خطابها للتقيّة» ينظر: المفيد، الإرشاد، ص٣٥٤، الحلي، جمال الدين الحسين بن يوسف، المستجاد من كتاب الإرشاد، ص٢٤٧).
وناقش في ذلك المولى الوحيد البهبهاني في ترجمة محمّد بن صالح بن محمّد الهمداني، قائلاً: «... لا يخلو ذلك من إشكال، إذ ظاهره أن يكون وكيلاً للصاحب بعد موت أبيه ويكون وكيلاً برأسه عن العسكري عليه السلام، وللصاحب وبعد موت الأب صارت وكالته عليه السلام إليه» يمنظر: المامقاني، عبدالله بن محمد، تنقيح المقال في علم الرجال،ج ٣، ص١٣٢ الرقم ١٠٨٩.
قال المحقّق التستري في رجاله وكذا المامقاني: «كون الغريم كناية عن الحجّة المنتظر عليه السلام في الأخبار الكثيرة دون غيره»، ينظر: التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، ج٩، ص٣٣٥ ،ح ٦٨٣٨، المامقاني، عبدالله بن محمد، تنقيح المقال في علم الرجال،ج ٣ ص١٣٢.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



«فَلَيسَ فينا شَكٌّ، ولا فيمَن يَقومُ مَقامَنا شَكٌّ، ورُدَّ ما مَعَكَ إلى حاجِزٍ»[١].

**٦- الحسن بن القاسم بن العلاء:**

كان وكيلاً من وكلاء الناحية المقدسة، وقد كان أبوه من قبله وكيلاً أيضاً.

قال الشيخ المامقاني: «يظهر ممّا رواه الشيخ رحمه الله في كتاب الغيبة: إنّ الرجل من أجلاء الإماميّة، بل من وكلاء الناحية»[٢].

روى الشيخ الطوسي عن مُحَمَّد بن مُحَمَّدِ بنِ النُّعمانِ وَالحُسَينُ بنُ عُبَيدِ الله، عَن مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ الصَّفوانِيِّ خبراً طويلاً وموضع الحاجة منه هنا، قوله:

وَالتَفَتَ القاسِمُ إلَى ابنِهِ الحَسَنِ، فَقالَ لَهُ: إنَّ اللهَ مُنَزِّلُكَ مَنزِلَةً ومُرَتِّبُكَ مَرتَبَةً فَاقبَلها بِشُكرٍ،... فَرَفَعَ القاسِمُ يَدَهُ إلَى السَّماءِ، وقالَ: اللهُمَّ ألهِمِ الحَسَنَ طاعَتَكَ، وجَنِّبهُ مَعصِيَتَكَ، ثَلاثَ مَرّاتٍ، ثُمَّ دَعا بِدَرجٍ، فَكَتَبَ وَصِيَّتَهُ بِيَدِهِ رحمه الله، وكانَتِ الضِّياعُ الَّتي في يَدِهِ لِمَولانا وَقفٌ وَقَفَهُ (أبوهُ).

وكانَ فيما أوصَى الحَسَنَ أن قالَ: يا بُنَيَّ، إن أُهِّلتَ لِهذَا الأَمرِ -يَعنِي الوِكالَةَ لِمَولانا-، فَيَكونُ قوتُكَ مِن نِصفِ ضَيعَتِي المَعروفَةِ بِفرجيذه، وسائِرُها مِلكٌ لِمَولايَ، وإن لَم تُؤَهَّل لَهُ فَاطلُب خَيرَكَ مِن حَيثُ يَتَقَبَّلُ اللهُ. وقَبِلَ الحَسَنُ وَصِيَّتَهُ عَلى ذلِكَ.

إلى أن قال في آخر الخبر: فَلَمّا كانَ بَعدَ مُدَّةٍ يَسيرَةٍ وَرَدَ كِتابُ تَعزِيَةٍ عَلَى الحَسَنِ مِن مَولانا عليه السلام في آخِرِهِ دُعاءٌ: «أَلهَمَكَ اللهُ طاعَتَهُ وجَنَّبَكَ مَعصِيَتَهُ». وهُوَ الدُّعاءُ الَّذي كانَ دَعا بِهِ أبوهُ، وكانَ آخِرُهُ: «قَد جَعَلنا أباكَ إماماً لَكَ وفَعالَهُ لَكَ مِثالاً»[٣].

**٧- داوود بن القاسم بن إسحاق بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب عليه السلام:**

قال العلامة الحلي في ترجمته: «يكنّى أبا هاشم الجعفري رحمه الله، من أهل بغداد، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمّة عليهم السلام، شاهد أبا جعفر وأبا الحسن وأبا محمّد عليهم السلام، وكان شريفاً عندهم، له موقع جليل عندهم، روى أبوه عن الصادق عليه السلام»[٤].

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، ص٤٩٨، ح٢٣، المجلسي، بحار الأنوار، ج ٥١، ص٣٣٤.

(٢) المامقاني، عبدالله بن محمد، تنقيح المقال في علم الرجال، ج٢٠، ص٣٢٥، الرقم ٥٥٦٤.

(٣) الطوسي، الغيبة، ص٣١٠، ح٢٦٣، ابن طاووس، فرج المهموم، ص٢٤٨، الطوسي، أبو جعفر محمد بن علي، الثاقب في المناقب، ص٥٣٦ ح٢، الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج١، ص٤٦٧ ، ح١٤، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣١٣، ح٣٧.

(٤) الحلي، جمال الدين، خلاصة الأقوال في

ووثّقه النجاشي، وقال عنه: «كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، شريف القدر، ثقة»(١).

ومدحه الكشّي قائلاً: «له منزلة عالية عند أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمّد عليهم السلام وموضع (موقع) جليل، على ما يستدل بما روي عنهم في نفسه وروايته»(٢).

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: «جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمة، وقد شاهد الرضا والجواد والهادي والعسكري وصاحب الأمر عليهم السلام؛ وله كتاب، رواه عنه أحمد بن أبي عبدالله»(٣).

وفي ربيع الشيعة: «إنّه من السفراء والأبواب المعروفين الذين لا تختلف الشيعة الاثني عشريّة فيهم»(٤).

**٨- القاسم بن العلاء:**

من أهل آذربيجان، وكان من وكلاء الناحية الشريفة، كما قاله ابن طاووس في ربيع الشيعة(٥).

وكانت تخرج إليه التوقيعات الشريفة من الناحية المقدسة، فقد روى الكشي عن عَلِيّ بن مُحَمَّدِ بنِ قُتَيبَةَ، قالَ: حَدَّثَني أبو حامِدٍ أحمَدُ بنُ إبراهيمَ المَراغِيُّ، قالَ: وَرَدَ عَلَى القاسِمِ بنِ العَلاءِ نُسخَةُ ما خَرَجَ مِن لَعنِ ابنِ هِلالٍ، وكانَ ابتِداءُ ذلِكَ، أن كَتَبَ عليه السلام إلى قُوّامِهِ(٦) بِالعِراقِ: «احذَروا الصّوفِيَّ المُتَصَنِّعَ».

قالَ: وكانَ مِن شَأنِ أحمَدَ بنِ هِلالٍ أنَّهُ قَد كانَ حَجَّ أربَعاً وخَمسينَ حَجَّةً، عِشرونَ مِنها عَلى قَدَمَيهِ.

قالَ: وكانَ رُواةُ أصحابِنا بِالعِراقِ لَقوهُ وكَتَبوا مِنهُ، وأنكَروا ما وَرَدَ في مَذَمَّتِهِ، فَحَمَلُوا القاسِمَ بنَ العَلاءِ عَلى أن يُراجِعَ في أمرِهِ. فَخَرَجَ إلَيهِ:

«قَد كانَ أمرُنا نَفَذَ إلَيكَ فِي المُتَصَنِّعِ ابنِ هِلالٍ لا رَحِمَهُ اللهُ، بِما قَد عَلِمتَ، لَم يَزَل ـ لا غَفَرَ اللهُ لَهُ ذَنبَهُ، ولا أقالَهُ عَثرَتَهُ ـ

---

معرفة الرجال، ج١، ص٤٤٨، الرقم ٣٨٩.

(١) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص١٥٣، الرقم ٤١١.

(٢) الطوسي، محمد بن الحسن، أختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، ص٦١٢، الرقم ١٠٨٠.

(٣) الطوسي، الفهرست، ص١١٧، الرقم ٢٧٧.

(٤) الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٥٩. الاردبيلي، محمد بن علي، جامع الرواة، ج١، ص٣٠٧.

(٥) الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٧٣. الاردبيلي، محمد بن علي، جامع الرواة ،ج ٢، ص١٩.

(٦) قَيِّمُ الأمر: مقيمه. وقَيِّمُ القوم: الذي يُقَوِّمهم ويَسوس أمرَهم ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص٥٠٢ «قوم».

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



يُداخِلُ في أمرِنا بلا إذنٍ مِنّا ولا رِضاً، يَستَبِدُّ بِرَأيِهِ، فَيَتَحامى من دُيونِنا، لا يُمضي مِن أمرِنا إلّا بِما يَهواهُ ويُريدُ، أرداهُ اللهُ بِذلِكَ في نارِ جَهَنَّمَ، فَصَبَرنا عَلَيهِ حَتّى بَتَرَ اللهُ بِدَعوَتِنا عُمُرَهُ.

وكُنّا قَد عَرَّفنا خَبَرَهُ قَوماً مِن موالينا في أيّامِهِ لا رَحِمَهُ اللهُ، وأَمَرناهُم بِإِلقاءِ ذلِكَ إلَى الخاصِ[١] مِن موالينا، ونَحنُ نَبرَأُ إلَى اللهِ مِن ابنِ هِلالٍ لا رَحِمَهُ اللهُ، ومِمَّن لا يَبرَأُ مِنهُ.

وأَعلِمِ الإِسحاقِيَّ- سَلَّمَهُ اللهُ وأَهلَ بَيتَهُ- مِمّا أعلَمناكَ مِن حالِ هذَا الفاجِرِ، وجَميعَ مَن كانَ سَأَلَكَ ويَسأَلُكَ عَنهُ مِن أهلِ بَلَدِهِ وَالخارِجينَ، ومَن كانَ يَستَحِقُّ أن يَطَّلِعَ عَلى ذلِكَ، فَإِنَّهُ لا عُذرَ لِأَحَدٍ مِن مَوالينا فِي التَّشكيكِ فيما يُؤَدّيهِ عَنّا ثِقاتُنا، قَد عَرَفوا بِأَنّا نُفاوِضُهُم سِرَّنا، ونَحمِلُهُ إيّاهُ إلَيهِم، وعَرَفنا ما يَكونُ مِن ذلِكَ إن شاءَ اللهُ تَعالى».

وقالَ أبو حامِدٍ: فَثَبَتَ قَومٌ عَلى إنكارِ ما خَرَجَ فيهِ، فَعاوَدوهُ فيهِ، فَخَرَجَ:

«لا شَكَرَ اللهُ قَدرَهُ، لَم يَدعُ المَرءُ رَبَّهُ بِأَن لا يُزيغَ قَلبَهُ بَعدَ أن هَداهُ، وأَن يَجعَلَ ما مَنَّ بِهِ عَلَيهِ مُستَقَرّاً ولا يَجعَلَهُ مُستَودَعاً. وقَد عَلِمتُم ما كانَ مِن أمرِ الدِّهقانِ[٢]- عَلَيهِ لَعنَةُ اللهِ- وخِدمَتِهِ وطولِ صُحبَتِهِ، فَأَبدَلَهُ اللهُ بِالإِيمانِ كُفراً حينَ فَعَلَ ما فَعَلَ، فَعاجَلَهُ اللهُ بِالنَّقِمَةِ ولا يُمهِلهُ، وَالحَمدُ للهِ لا شَريكَ لَهُ، وصَلَّى اللهُ عَلى مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ»[٣].

وروى الشيخ الطوسي عن مُحَمَّد بن مُحَمَّدِ بنِ النُّعمانِ وَالحُسَينُ بنُ عُبَيدِ الله، عَن مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ الصَّفوانِيِّ رحمه الله[٤]، قالَ: «رَأَيتُ القاسِمَ بنَ العَلاءِ وقَد عُمِّرَ مِئَةَ سَنَةٍ وسَبعَ عَشرَةَ سَنَةً، مِنها ثَمانونَ سَنَةً صَحيحُ العَينَينِ، لَقِيَ مَولانا أبَا الحَسَنِ وأَبا مُحَمَّدٍ العَسكَرِيَّينِ عليهما السلام. وحُجِبَ[٥] بَعدَ الثَّمانَين، ورُدَّت عَلَيهِ عَيناهُ قَبلَ وَفاتِهِ بِسَبعَةِ أيّامٍ».

إلى أن قال في الخبر: «فَلَمّا كانَ في يَومِ الأَربَعينَ وقَد طَلَعَ الفَجرُ ماتَ القاسِمُ رحمه الله، فَوافاهُ عَبدُ الرَّحمنِ يَعدو فِي الأَسواقِ حافِياً حاسِراً وهُوَ يَصيحُ: واسَيِّداه، فَاستَعظَمَ

(١) في بحار الأنوار: «الخُلَّص» بدل «الخاصّ».

(٢) هو عروة بن يحيى البغداديَّ الْمَعْروف بالدّهقان غال ملعون، ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، أختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، ص٦١٤، الرقم ١٠٨٦.

(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، أختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، ص٥٨١ ـ ٥٨٢، ح١٠٢٠، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٠، ص٣١٨، ح١٥.

(٤) في الثاقب في المناقب عن أبي عبد الله الصفوايي.

(٥) أي: عمي (البحار).

النّاسُ ذلِكَ مِنهُ وجَعَلَ النّاسُ يَقولونَ: مَا الَّذي تَفعَلُ بِنَفسِكَ، فَقالَ: اسكُتوا فَقَد رَأَيتُ ما لَم تَروهُ، وتَشَيَّعَ ورَجَعَ عَمّا كانَ عَلَيهِ، ووَقَفَ الكَثيرَ مِن ضِياعِهِ.

وتَوَلّى أبو عَلِيِّ بنُ جَحدَرٍ غُسلَ القاسِمِ وأَبو حامِدٍ يَصُبُّ عَلَيهِ الماءَ، وكُفِّنَ في ثَمانِيَةِ أثوابٍ، عَلى بَدَنِهِ قَميصُ مَولاهُ أَبِي الحَسَنِ وما يَليهِ السَّبعَةُ الأَثوابِ الَّتي جاءَتهُ مِنَ العِراقِ»[١].

**٩- محمّد بن إبراهيم بن مهزيار:**

عدّه الشيخ الطوسي من أصحاب الإمام العسكري[٢].

وعدّه ابن طاووس من السفراء والأبواب المعروفين للناحية المباركة الذين لا تختلف الإماميّة القائلين بإمامة الحسن بن عليّ عليه السلام فيهم[٣].

وقال العلامة المجلسي: «محمد بن إبراهيم بن مهزيار، ثقة، من السفراء»[٤].

والمراد أنه من السفراء هو أنه وكيل عن الإمام المهدي؛ لأن السفراء منحصر بالأربعة كما هو معلوم ومتفق عليه بين الشيعة.

وقد أورد الكليني ما يدل على توكيله من قبل الإمام المهدي بعد أبيه، فقد روى عن عَلِيّ بن مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ حَمَّوَيهِ السُّوَيداوِيِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ مَهزِيارَ، قالَ: شَكَكتُ عِندَ مُضِيِّ أبي مُحَمَّدٍ عليه السلام، وَاجتَمَعَ عِندَ أبي مالٌ جَليلٌ، فَحَمَلَهُ ورَكِبَ السَّفينَةَ وخَرَجتُ مَعَهُ مُشَيِّعاً، فَوُعِكَ وَعكاً شَديداً، فَقالَ: يا بُنَيَّ رُدَّني، فَهُوَ المَوتُ، وقالَ لي: اتَّقِ اللهَ في هذَا المالِ، وأَوصى إلَيَّ فَماتَ[٥]، فَقُلتُ في نَفسي: لَم يَكُن أبي لِيوصِيَ بِشَيءٍ غَيرِ صَحيحٍ، أحمِلُ هذَا المالَ إلَى العِراقِ وأَكتَري داراً عَلَى الشَّطِّ ولا أُخبِرُ أَحَداً بِشَيءٍ، وإن وَضَحَ لي شَيءٌ كَوُضوحِهِ (في) أيّامِ أبي مُحَمَّدٍ عليه السلام أنفَذتُهُ وإلّا قَصَفتُ بِهِ[٦]، فَقَدِمتُ العِراقَ وَاكتَرَيتُ داراً عَلَى الشَّطِّ وبَقيتُ أيّاماً، فَإذا

---

(١) الطوسي، الغيبة، ص٣١٠، ح٢٦٣.

(٢) الطوسي، رجال الطوسي، ص٤٠٢، الرقم ٥٨٩٧.

(٣) الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٧٣. الاردبيلي، محمد بن علي، جامع الرواة، ج٢، ص٤٤.

(٤) المجلسي، الوجيزة في الرجال، ص١٤٧، الرقم ١٥٤٨.

(٥) في الإرشاد: «فمات بعد ثلاثة أيّام» بدل «فمات».

(٦) في الغيبة: «وإلّا تَصَدَّقتُ به»، وفي الإرشاد: «وإلّا أنفقته في ملاذّي وشهواتي» بدل «وإلّا قصفت به». والقَصفُ: اللهو واللعب، ينظر: الجوهري، الصحاح، ج٤، ص١٤١٦ «قصف»).

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



أَنَا بِرُقعَةٍ مَعَ رَسولٍ، فيها:

«يا مُحَمَّدُ، مَعَكَ كَذا وكَذا في جَوفِ كَذا وكَذا».

حَتّى قَصَّ عَلَيَّ جَميعَ ما مَعِيَ مِمّا[١] لَمْ أُحِط بِهِ عِلماً، فَسَلَّمتُهُ إِلَى الرَّسولِ وبَقيتُ أيّاماً لا يُرفَعُ لي رَأسٌ وَاغتَمَمتُ، فَخَرَجَ إِلَيَّ: «قَد أَقمناكَ مَكانَ[٢] أبيكَ فَاحمَدِ اللهَ»[٣].

وكانت تخرج إليه التوقيعات من الناحية المقدسة، لما رواه الطوسي عن جماعة، عن هارون بن موسى، عَن مُحَمَّدِ بنِ هَمّامٍ، قالَ: حَدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ حَمَّوَيهِ بنِ عَبدِ العَزيزِ الرّازِيُّ في سَنَةِ ثَمانينَ ومِئَتَينِ، قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ مَهزِيارَ الأَهوازِيُّ، أَنَّهُ خَرَجَ إِلَيهِ بَعدَ وَفاةِ أبي عَمرٍو[٤]:

«وَالابنُ[٥]- وَقاهُ اللهُ- لَمْ يَزَل ثِقَتَنا في حَياةِ الأَبِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وأَرضاهُ ونَضَّرَ وَجهَهُ، يَجري عِندَنا مَجراهُ، ويَسُدُّ مَسَدَّهُ، وعَن أمرِنا يَأمُرُ الابنُ وبِهِ يَعمَلُ، تَوَلّاهُ اللهُ، فَانتَهِ إلى قَولِهِ، وعَرِّف مُعامِلينا ذلِكَ»[٦].

وذكر الصدوق عن محمّد بن جعفر بن عون: «أنّه من وكلاء الحجّة عليه السلام الّذين وقفوا على معجزته عليه السلام ورأوه عليه السلام. وروى الإكمال سماع محمّد بن إبراهيم صوت الحجّة عليه السلام بين قبر أبيه وجدّه عليهما السلام ومخاطبته إيّاه»[٧].

وناقش السيد الخوئي الروايات الواردة في توكيله وضعّفها، وقال: «فالمتحصل: أن وكالة محمد بن إبراهيم بن مهزيار لم تثبت، على أنها لا تدل على الوثاقة»[٨]، وهو محل خلاف بين العلماء الأعلام.

فإنّ الوكالة على الأموال والأحكام وفصل الخصومات من أدلّ الدلائل على الوثاقة، وما يظهر من بعض أعلام المعاصرين (كما في معجم رجال الحديث

---

(١) في الإرشاد: «وذكر في جملته شيئاً» بدل «ممّا».

(٢) في الإرشاد والغيبة: «مقام» بدل «مكان».

(٣) الكليني، الكافي، ج١، ص٥١٨، ح٥، المفيد، الإرشاد، ج٢، ص٣٥٥، الطوسي، الغيبة، ص٢٨١، ح٢٣٩، الاربلي، كشف الغمّة، ج٢، ص٤٥٠، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣١٠، ح٣١.

(٤) النائب الأوّل.

(٥) هو محمد بن عثمان، النائب الثاني.

(٦) الطوسي، الغيبة، ص٣٦٢، ح٣٢٥، المجلسي، بحار الأنوار: ج٥١، ص٣٤٩، ح٣.

(٧) التستري، الشيخ محمد تقي، قاموس الرجال، ج٩، ص١٥، الرقم ٦٢٩١.

(٨) الخوئي، السيد أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١٥، ص٢٣٣- ٢٣٤، الرقم ٩٩٦٦.

١/ ٧١): من أنّ الوكالة لا تدلّ على الوثاقة... فقد أوضحنا بطلانه مراراً، ونشير هنا أيضاً فنقول إنّ من الواضح الذي لا يختلف فيه اثنان أنّ موارد الوكالة تختلف، فالوكالة على شراء شيء حقير من متاع أو دار أو حيوان لا يلازم العدالة والوثاقة، ولكن الوكالة في التصدّي لنشر الأحكام، ولفصل الخصومات، وقبض الحقوق الشرعية، وقيام الوكيل بما يقوم به الموكّل سلام الله تعالى عليه، يلازم العدالة والوثاقة بلا ريب؛ لأنّه يكون الوكيل ممثّلاً تمثيلاً دينيّا للإمام عليه السلام، والنقض بأنّ بعض الوكلاء كانوا منحرفين، بل من أهل الضلال والإضلال مدفوع، بأنّا لم نشترط في الوكالة عصمة الوكيل، بل كلّ ما نشترطه هو أنّ الوكيل لا بدّ وأن يكون ثقة عدلاً حين تصدّيه للوكالة، فإذا انحرف كان على الموكّل عزله والتشهير به، كما وقع ذلك في زمانهم عليهم السلام حين انحرف بعضهم عن الحقّ، وادعى الباطل ليحوز الأموال التي اجتمعت لديه للإمام المتوفّى، وليتمكّن من منعها عن الإمام اللاحق عليه السلام، ولم يشترط أحد من أهل الملّة وثاقة الوكيل من أوّل حياته إلى حين وفاته وهذا واضح لا سترة عليه[١].

**١٠- محمّد بن جعفر الأسدي العربي الرازي (ت ٣١٢ هـ):**

قال الشيخ الطوسي: «يكنى أبا الحسين الرازي، كان أحد الأبواب»[٢]، وفي الفهرست: «له كتاب الرد على أهل الاستطاعة يرويه عنه التلعكبري»[٣].

وقال الشيخ الطوسي أيضاً: «قَد كانَ في زَمانِ السُّفَراءِ المَحمودينَ أقوامٌ ثِقاتٌ تَرِدُ عَلَيهِمُ التَّوقيعاتُ مِن قِبَلِ المَنصوبينَ لِلسَّفارَةِ. مِنهُم أبُو الحُسَينِ مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ الأَسَدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، أخبَرَنا أبُو الحُسَينِ بنُ أبي جِيدٍ القُمِّيُّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ الوَليدِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيَى العَطّارِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ يَحيى، عَن صالِحِ بنِ أبي صالِحٍ، قالَ: سَأَلَني بَعضُ النّاسِ في سَنَةِ تِسعينَ ومِئَتَينِ قَبضَ شَيءٍ، فَامتَنَعتُ مِن ذلِكَ، وكَتَبتُ أستَطلِعُ الرَّأيَ، فَأَتاني الجَوابُ: بِالرَّيِّ مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ العَرَبِيُّ، فَليُدفَع إلَيهِ فَإِنَّهُ مِن ثِقاتِنا»[٤].

---

(١) المامقاني، عبدالله بن محمد، تنقيح المقال في علم الرجال، ج١٨، ص٢٩٧ - ٢٩٨، الهامش رقم ٧.

(٢) الطوسي، رجال الطوسي، ص٤٣٨، الرقم ٦٢٧٨.

(٣) الطوسي، الفهرست، ص٢٢٣، الرقم ٦٥٩.

(٤) الطوسى، الغيبة، ص٤١٥ ح٣٩١، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥١، ص٣٦٢، ح١٠.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



وقال بعدما نقل روايات أخرى في هذا المعنى: «ومات الأسدي على ظاهر العدالة لم يتغيّر ولم يطعن عليه في شهر ربيع الآخر سنة اثني عشر وثلاثمئة»[١].

**١١- محمّد بن شاذان بن نعيم النيشابوري:**

عدّه ابن طاووس من وكلاء الناحية، وممّن وقف على معجزات صاحب الزمان عليه السلام؛ رواه في ربيع الأبرار، والطبرسي في إعلام الورى[٢].

ووثّقه المامقاني قائلاً: «ثقة لكونه وكيل النّاحية»[٣].

وفي التَّوقيعِ بِخَطِّ مَولانا صاحِبِ الزَّمانِ عليه السلام: «وأَمّا مُحَمَّدُ بنُ شاذانَ بنِ نُعَيمٍ فَهُوَ رَجُلٌ مِن شيعَتِنا أهلَ البَيتِ»[٤].

(١) الطوسي، الغيبة، ص٤١٦-٤١٧، ح٣٩٤.

(٢) الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٧٣.

(٣) المامقاني، عبدالله بن محمد، تنقيح المقال في علم الرجال، ج١، الطوسي، الفهرست، ص١٣٨.

(٤) الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، ص٤٨٣، ح٤، الطوسي، الغيبة، ص٢٩٠-٢٩١، ح٢٤٧، الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٥٤٢، الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، ج٢، ص٢٧٠، الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج٣، ص١١١٣ ح٣٠، الاربلي، كشف الغمّة، ج٣، ص٣٢١، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥٣، ص١٨٠، ح١٠.

وذكر الصدوق عن محمّد بن أبي عبد الله الأسدي: «أنّ من وكلاء الصاحب عليه السلام الَّذين رأوه ووقفوا على معجزته من أهل نيسابور محمّد بن شاذان»[٥].

**١٢- محمّد بن صالح بن محمّد الهمداني الدهقان:**

قال الشيخ والعلامة: «من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، وكيل»[٧].

وقال المامقاني: «ثقة لكونه وكيل الناحية المقدسية»[٨].

وهو ثقة، جيّد، وكان من وكلاء الإمام القائم عليه السلام[٩].

فهو وكيل للإمام العسكري عليه السلام، ثم أصبح وكيلاً للإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.

(٥) المازندراني، الشيخ محمد بن إسماعيل، منتهى المقال في احوال الرجال، ج٥، ص٣٤١.

(٧) الطوسي، رجال الطوسي، ص٤٠٢ الرقم ٥٩٠٠. الحلي، جمال الدين، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ص٣٠٨ الرقم ٨٢٧.

(٨) المامقاني، عبد الله بن محمد، تنقيح المقال في علم الرجال، ج١، ص، الطوسي، الفهرست، ص١٣٨، الرقم ١٠٨٦٩.

(٩) البصري، أحمد بن عبد الرضا، فائق المقال في الحديث والرجال، ص١٥١، الرقم ٩٠٠.

مجلة تراث شمراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



وفي الكشّي: حكى بعض الثقات بنيشابور أنّه خرج لإسحاق بن إسماعيل بن من أبي محمّد عليه السلام توقيع: «يا إسحاق... - إلى أن قال-: فإذا وردت بغداد فاقرأه على الدهقان وكيلنا وثقتنا والذي يقبض من موالينا»[1].

وكانت له مكاتبات مع صاحب العصر والزمان رواها الكشي والصدوق والمفيد والكليني والطوسي.

## مسك الختام

هؤلاء من أبرز الوكلاء الممدوحين، والأمناء الثقات، الذين تشرفوا بالوكالة عن الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف في زمن الغيبة الصغرى، وكانوا حلقة الوصل والاتصال بين الإمام وشيعته؛ وقاموا بشؤون الوكالة خير قيام من قضاء حوائج المؤمنين، وتسهيل أمورهم، وقبض الحقوق الشرعية منهم، وصرفها في مواردها المقررة شرعاً، وإيصال التعليمات والتوجيهات الدينية الصادرة من الناحية المقدسة إليهم، وغير ذلك من مهام وشؤون الوكالة في الأمور الدينية والحسبية وغيرها.

واتّسم هؤلاء الوكلاء الثقات بسلامة العقيدة، وصدق اللهجة، وحسن السيرة والسريرة، وجلالة القدر، وعلو المنزلة والشأن؛ فرحمهم الله رحمة الأبرار، وجزاهم عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

وفي مقابل هؤلاء الوكلاء الصادقين خرج شرذمة ممن ادعوا السفارة أو الوكالة عن صاحب العصر والزمان كذباً وافتراءً بحثاً عن الشهرة، أو حباً للزعامة، أو سعياً وراء أكل الأموال بالباطل؛ فساءت عاقبتهم، وخسروا آخرتهم، وشملتهم اللعنة خصوصاً أو عموماً، وتبرأ الإمام منهم، وحذّر شيعته من مكرهم وخدعهم، من أمثال: أحمد بن هلال الكرخي العبرتائي، أبو محمّد الحسن الشريعي، الحسين بن منصور الحلّاج، أبو جعفر محمّد بن علي الشلمغاني المعروف بابن أبي العذافر، أبو بكر محمّد بن أحمد البغدادي، أبو دلف محمّد بن المظفّر الكاتب الأزدي، محمّد بن نصير النميري، وغيرهم ممن انحرفوا عن الجادة، وادّعوا ما ليس لهم، وتلبسوا بالسفارة أو الوكالة كذباً وزوراً.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلنا وإياكم من أنصار إمامنا القائم المنتظر، والذابين عنه، ومن المنتظرين النائلين لفرجه إن شاء الله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً

---

(١) الطوسي، محمد بن الحسن، أختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، ص٦١٦ و٦١٩، الرقم ١٠٨٨ في أواخر التوقيع الشريف

* وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾[1].

## نتائج الدراسة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة حول نواب ووكلاء الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف في زمن الغيبة الصغرى، نُجمل النتائج والاستنتاجات في النقاط الآتية:

١- بدأت مرحلة جديدة مع شهادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام في سنة (٢٦٠هـ/ ٨٧٣م) في علاقة الشيعة بأئمتهم، فبعد أن كان بإمكان الشيعة التواصل مباشرة مع أئمتهم كانت الوسيلة الوحيدة للتواصل بين الإمام المهدي وشيعته هم السفراء والنواب الخاصون المنصوبون من قبله؛ فلم يعد بالإمكان لأحد الاجتماع به أو التشرف بلقائه مباشرة إلا عبر من نصّبهم بالاسم والتعيين ليكونوا نواباً خاصين عنه؛ فكانوا حلقة الوصل بينه وبين شيعته في مختلف المناطق والأمصار.

٢- لم تقتصر مدة النيابة الخاصة في الغيبة الصغرى على النواب والسفراء الأربعة، بل كان للإمام المهدي أيضاً وكلاء ثقات في أهم المدن والحواضر الإسلامية كبغداد، والكوفة، والحجاز، والري، وخراسان، وأذربيجان، والأهواز، وسمرقند، ونيشابور، والبصرة وغيرها؛ وكان هؤلاء الوكلاءعلى صلة وثيقة بالنواب الأربعة، وفي بعض الحالات كانوا يراسلون الإمام المهدي عليه السلام بصورة مباشرة؛ ولكنهم كانوا في معظم الأحيان يراجعون النواب والسفراء الأربعة في مختلف المسائل والأسئلة الموجّهة إليهم، وكانت ترد عليهم التوقيعات الشريفة من قبلهم.

٣- امتدّت مدة النيابة الخاصة التي تعرف بالغيبة الصغرى لما يقارب السبعين سنة (٢٦٠ هـ - ٣٢٩هـ)، وانتهت بموت السفير الرابع (علي بن محمد السمري) المتوفى في سنة (٣٢٩ هـ)، وبعدها وقعت الغيبة الكبرى، وانسدّ باب السفارة والنيابة الخاصة، وبدأت النيابة العامة للفقهاء الجامعين لشرائط الفتوى والتقليد.

٤- لم تكن تقبل نيابة النواب الخاصين إلّا بالنص عليهم، وبرؤية الكرامات وجريان خارق العادة على أيديهم، للتمييز بينهم وبين من يدعي النيابة زوراً وبهتاناً؛ فليس كل مدعي النيابة والسفارة كان صادقاً، بل لا بد من إثبات صحة الدعوى حتى تقبل نيابته عن الإمام؛ وقد عيّن الحجة المنتظر أربعة من السفراء والنواب الخاصين للنيابة عنه في زمن الغيبة

(١) سورة المعارج، الآية ٦ - ٧.

الصغرى، وهم محل إجماع وثقة الشيعة وتقديرهم.

٥- عُرِف النواب الأربعة المنصوبون من قبل الإمام المهدي عليه السلام بقوة الإيمان، وغزارة العلم، وجلالة القدر والمنزلة، والوثاقة والعدالة التامة؛ وكان بإمكانهم الوصول إلى الإمام عليه السلام والاجتماع به، وكانت تخرج إليهم التوقيعات من الناحية المقدسة، وأجوبة المسائل العقدية والفقهية والمعارف الدينية ليوصلوها إلى طلاب العلم وأهل المعرفة.

٦- من أهم أدوار النواب الأربعة والوكلاء ومهامهم: توجيه الأمة دينياً، وإرشاد المجتمع الإيماني، وبيان الأحكام الشرعية، ونشر المعارف الإلهية، وبسط العلوم الإسلامية، وإيصال التعليمات والإرشادات والتوجيهات الصادرة عن الإمام إلى أتباعه من المؤمنين، وقبض الحقوق الشرعية وصرفها في مصالح المؤمنين والمجتمع المؤمن، وغير ذلك من المهام والأدوار الدينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية وغيرها.

٧- بينت هذه الدراسة كذب كل من يدعي السفارة والنيابة الخاصة في عصر الغيبة الكبرى، أو الزعم بأنه باب الإمام الخاص، أو يزعم تكليف الإمام له ببعض التكاليف وتبليغها للناس؛ وأن كل ادعاء بالنيابة الخاصة بعد السفراء الأربعة تعدّ دعوة كاذبة وباطلة، وصاحبها كاذب ومخادع وضال ومضل.

٨- يعدّ الفقهاء العدول في زمن الغيبة الكبرى نواب عامون للإمام المهدي المنتظر، ويجب على عامة الناس غير المجتهدين الرجوع إليهم في الفتوى والتقليد، وطاعتهم طاعة للإمام المعصوم، والرد عليهم رد عليه.

٩- ما نراه ونقرأه قديماً وحديثاً من تكاثر أدعياء المهدوية الشخصية، أو ادعاء أحد أنه نائب الإمام المهدي الخاص، أو سفيره الخاص في عصر الغيبة الكبرى؛ فلا يعدو إلا أن يكون ادعاءً كاذباً؛ والهدف من ذلك تحقيق أهداف مادية ووجاهية واجتماعية، وربما سياسية كما في البابية والبهائية وغيرهما.

١٠- يعتقد المسلمون بكافة مذاهبهم ومشاربهم ومدارسهم الدينية بخروج المهدي المنتظر في آخر الزمان ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلِئَتَ ظلماً وجوراً؛ وأما الاختلاف في التفاصيل ككونه وُلِد وهو حي يرزق وحاضر بيننا كما يعتقد الإمامية، أو أنه سيولد في آخر الزمان كما يعتقد أتباع مدرسة الخلفاء لا

يغير من هذه الحقيقة شيئاً، وهو خروج الإمام المهدي في آخر الزمان كما تواترت الروايات الصحيحة والمعتبرة على ذلك.

**والحمد لله رب العالمين**

**وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين**

## المصادر والمراجع


**القرآن الكريم.**

١- الإربلي، أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح (ت ٦٩٣ هـ)، كشف الغمة في معرفة الأئمة، دار المرتضى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢- الأردبيلي، محمد بن علي (ت١١٠١هـ)، جامع الرواة، دار الأضواء، بيروت-لبنان، طبع عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه: محمد يوسف الرقاق، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤- ابن داوود الحلي، تقي الدين أبو محمد الحسن بن علي، رجال ابن داوود، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢م.

٥- ابن شعبة الحراني، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين، تحف العقول عن آل الرسول، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الخامسة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٦- ابن شهر آشوب، أبو جعفر محمد بن علي السروي المازندراني (ت ٥٨٨هـ)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق وفهرسة: يوسف البقاعي، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٧- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم م بن علي (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٨- البروجردي، السيد علي، طرائف المقال، مكتبة السيد المرعشي النجفي العامة، قم، الطبعة الأولى، غير مذكور تاريخ الطبع.

٩- البياضي، أبو محمد علي بن يونس العاملي النباطي (ت ٨٧٧ هـ)، الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، تحقيق محمد باقر البهبودي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى.

١٠- التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٢٥هـ.

١١- الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٢- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، دار الحديث، القاهرة - مصر، طبع عام ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٣- الحلي، جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر (العلامة الحلي)، (ت ٧٢٦ هـ)، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، مركز تراث الحلة، العتبة العباسية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

١٤- الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١٣هـ)، معجم رجال الحديث، قم، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٥- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

١٦- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١٧- الراوندي، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله (ت ٥٧٣ هـ)، الخرائج والجرائح، مؤسسة الإمام المهدي، قم،

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



إيران، ١٤٠٩هـ.

١٨- الريشهري، محمد (ت ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م)، موسوعة الإمام المهدي في الكتاب والسنة والتاريخ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

١٩- السبحاني، جعفر، موسوعة طبقات الفقهاء، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٠- السبحاني، جعفر، معجم طبقات المتكلمين، مؤسسة الإمام الصادق، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ

٢١- السد آبادي، عبيدالله بن عبدالله، المقنع فى الإمامة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ

٢٢- الشاهرودي، علي النمازي (ت ١٤٠٥هـ)، مستدركات علم رجال الحديث، مطبعة حيدري، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٣- الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الرجعة، المطبعة الحيدرية، ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.

٢٤- الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، علل الشرائع، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٥- الصفدي، خليل بن ايبك بن عبدالله (ت ٧٦٤ هـ)، الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

٢٦- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ)، إعلام الورى بأعلام الهدى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٢٧- الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب (ت ٥٨٨ هـ)، الاحتجاج، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري والشيخ محمد هادي به، منشورات أسوة، طهران، إيران، الطبعة الخامسة، ١٤٢٤هـ.

٢٨- الطبري الإمامي، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم (المتوفى بعد سنة ٤١١هـ)، دلائل الإمامة، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٩- الطريحي، فخر الدين بن محمّد علي بن أحمد بن علي بن أحمد بن طريح بن خفاجه بن يعقوب (ت ١٠٨٥هـ)، معجم مجمع البحرين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٣٠- الطوسي، أبو جعفر محمد بن

الحسن بن علي (ت ٤٦٠ هـ)، رجال الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، الطبعة الرابعة، ١٤٢٨هـ.

٣١- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي (ت ٤٦٠ هـ)، اختيار معرفة الرجال: رجال الكشي، تحقيق وتصحيح: محمد تقي فاضل الميبدي والسيد أبو الفضل الموسويان، طهران، إيران، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ. ش.

٣٢- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي (ت ٤٦٠ هـ)، الفهرست، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٣- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي (ت ٤٦٠ هـ)، كتاب الغيبة، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

٣٤- الطوسي، أبو جعفر محمد بن علي (المعروف بابن حمزة)، الثاقب في المناقب، تقديم وتحقيق: نبيل رضا علوان، دار الزهراء، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٣٥- الطهراني، محمد محسن والشهير بالشيخ آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، مراجعة وتصحيح وتدقيق: السيد رضا بن جعفر مرتضى العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٣٦- الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ)، الكافي، ضبطه وصححه وعلَّق عليه: الشيخ محمد جعفر شمس الدين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، طبع عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٧- المامقاني، عبدالله بن محمد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، تنقيح المقال في علم الرجال، تحقيق: محيي الدين المامقاني، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٨- المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١١هـ)، بحار الأنوار، مؤسسة أهل البيت، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٩- المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١١هـ)، الوجيزة في الرجال، تحقيق وتصحيح: محمد كاظم رحمان ستايش، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٠- المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣ هـ)، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، غير مذكور تاريخ الطبعة.

مجلة تراث سامراء
العدد: السابع
السنة: الرابعة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م



٤١- النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد (ت٤٥٠ هـ)، رجال النجاشي، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٤٢- المازندراني، الشيخ محمد بن إسماعيل، منتهى المقال في احوال الرجال، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لأحياء التراث، قم، ١٤١٦هـ. ق.

٤٣- البصري، أحمد بن عبد الرضا، فائق المقال في الحديث والرجال، تحقيق غلا محيسن قيصرته ها.

٤٤- الحلي، جمال الدين الحسين بن يوسف، المستجاد من كتاب الإرشاد، مؤسسة المعارف الإسلامية، إيران، ١٤٠٦ هـ

٤٥- الحلي، حسين بن كمال الدين، زبدة الأقوال في خلاصة الرجال، تحقيق السيد مجتبى الصحفي، أنتشارات مؤسسة فرهنكي دار الحديث، قم، ١٣٨٢ش.

٤٦- الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٧٠م.

٤٧- الحسني، هاشم معروف، سيرة الأَئمّة الاثني عشر، منشورات الإمام الرضا، قم، ١٣٦٣ ش، ج٢.

٤٨- ابن طاووس، فرج المهموم، مطبعة أمير قم، منشورات الرضا، قم، ١٣٦٣ ش.

٤٩- فقيد، دانشمند، خاندان نوبختي، ترجمة عباس أقبال أشتياني، مطبعة طهوري، أيران، ١٣١٢.

٥٠- العسقلاني، ابن حجر، لسان الميزان، مكتب المطبوعات الإسلامية، ٢٠٠٦، ج ٢.

٥١- ابن مسكويه، أحمد بن محمد، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.